S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2857
24 April 1989

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٥٠

الرئيس: السيد بيلونوغوف	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
الأعضاء:	
اثيوبيا	السيد تاديسي
البرازيل	السيد ألينكار
الجزائر	السيد جودي
السنغال	السيدة ديالو
الصين	السيد وانغ غوانجيا
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيد تورنود
كندا	السيد فورتييه
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد هاسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد بيرتش
نيبال	السيد رانا
الولايات المتحدة الامريكية	السيد أوكون
يوغوسلافيا	السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

89-60456/A ٥٠٩٨٧(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال .

الحالة المتعلقة بأفغانستان

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة (S/20561)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند أدعو كلا من وزير الشؤون الخارجية لأفغانستان وممثل باكستان إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي أنغولا وبلغاريا وتركيا وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والعراق وفييت نام وكوبا ومدغشقر والمملكة العربية السعودية ومنغوليا ونيكاراغوا والهند واليابان واليمن الديمقراطية إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد عبد الوكيل (أفغانستان) والسيد عمير (باكستان) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد دياكينغا سيراو (أنغولا) والسيد متريسوف (بلغاريا) والسيد اكسين (تركيا) والسيد مؤمن (جزر القمر) والسيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) والسيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) والسيد صميده (العراق) والسيد نغوين دوك هونغ (فييت نام) والسيد اوراماس اوليفا (كوبا) والسيد رابيتافيكا (مدغشقر) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد دوغيرسورين (منغوليا) والسيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) والسيد غاريخان (الهند) والسيد كاغامي (اليابان) والسيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بنغلاديش وبوركينا فاصو وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والصومال والكونغو وهنغاريا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة ، أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد محيي الدين (بنغلاديش) والسيد داه (بوركينا فاصو) والسيد غوراجيوسكي (بولندا) والسيد زابوتونسكي (تشيكوسلوفاكيا) والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد عثمان (الصومال) والسيد أدوكي (الكونغو) والسيد ازترغاليوس (هنغاريا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول ممثل تشيكوسلوفاكيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد زابوتونسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب لكم عن سروري برئاستكم مجلس الأمن خلال شهر نيسان/ابريل ، وأن أتمنى لكم غاية النجاح في هذا المنصب الكبير . وانني على يقين بأنه بفضل قدراتكم ومهاراتكم وحنكتكم ستسفر أعمال المجلس عن انجازات هامة . وأود أيضا أن أشكر سلفكم الممثلة الدائمة للسنغال على الأسلوب البنّاء الذي أدارت به أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

تشعر تشيكوسلوفاكيا بقلق عميق ازاء التطورات الاخيرة التي طرأت على الحالة على الحدود بين افغانستان وباكستان ، الامر الذي يدلل على تدخل متزايد ضد افغانستان تحول على نحو متصاعد ومتكرر إلى اعمال سافرة من اعمال العدوان . إن الحقائق التي كشف عنها السيد عبد الوكيل وزير الشؤون الخارجية في أفغانستان في بيانه الذي القاه أمام مجلس الامن في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ تدعو إلى الانزعاج . فاستمرار نشر القوات الباكستانية ، وتكثيف الاعمال العسكرية ضد الافغانيين توضح وجود خطط خطيرة جديدة لتصعيد الصراع الامر الذي سيؤدي إلى زيادة التوتر في هذا الجزء من العالم ولا يقل اقلاقا أيضا أن الحقائق تكشف عن اشتراك مباشر من جانب قادة باكستانيين رفيعي المستوى في الصراعات المسلحة التي تخاض مباشرة في الاراضي الافغانية ، مثل القتال من اجل السيطرة على مدينة جلال أباد الذي يدور تحت القيادة المباشرة للجنرالات الباكستانيين مما أدى إلى خسائر الالاف من الارواح البشرية .

إن الارقام التي تذكر عن حجم العتاد العسكري المستخدم في غارات التدخل ، والتي كثيرا ما تشمل احدث الاسلحة واشدها تعقيدا ، لهو دليل دامغ على استمرار المساعدة الاجنبية المكثفة للقوى المعارضة للحكومة التي تستهدف اسقاط الحكومة الافغانية وفرض تغيير في نظام البلد السياسي .

لقد انقضى عام منذ أن رحب العالم بإبرام اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان التي مهدت الطريق لوضع نهاية للحرب الطويلة غير المعلنة التي استمرت عشر سنوات وجلبت معاناة كبيرة للشعب الافغاني . ولقد أوجدت اتفاقات جنيف أساسا واقعيا وشريفا لحل المشكلة . وكان من المتوقع أن توفر الضمانات التي تمكّن الشعب الافغاني من حسم مشاكله بنفسه بصفة نهائية دون أي تدخل خارجي . وكان مجمل اتفاقات جنيف أيضا الاتفاقات الثنائية بين افغانستان وباكستان حول مبادئ علاقاتهما الثنائية . وبوجه خاص ، عدم التدخل بكل أنواعه . وفي المادة الثانية تقرر الاتفاقية ، بوضوح ، بين جملة أمور ، أن يحترم الطرفان المتعاقدان سيادة الطرف الاخر وحقه غير القابل للتصرف في أن يقرر بحرية نظامه السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي . وأن

يمتنعا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بأي شكل من الأشكال ، وألا ينتهك أحدهما حدود الآخر ، وأن يضمنا ألا تستخدم حدودهما على أي نحو من شأنه أن ينتهك سيادة الطرف المتعاقد الآخر أو استقلاله السياسي أو سلامة أراضيه أو وحدته الوطنية . وقد تعهدا بالامتناع المتبادل عن التدخل المسلح ، وعن أي عمل يستهدف زعزعة استقرار الطرف المتعاقد الآخر ، وبأن يتجنبا بصراحة التأييد المباشر أو غير المباشر لحركات التمرد وحركات الانشقاق الموجهة ضد الطرف المتعاقد الآخر . وتعهدا بألا يسمحا بتنظيم أو تدريب أو تمويل أو تسليح الأفراد ، أو الجماعات العرقية الأخرى المشتركة في الأنشطة التخريبية أو التحريضية في أرض الطرف المتعاقد الآخر ، وبألا يسمحا بذلك في أراضيهما سواء في مخيمات أو قواعد .

هل الحالة الراهنة توفر الدليل على الامتثال بهذه الالتزامات ؟ العكس صحيح . بعد أن امتثل الاتحاد السوفياتي بالكامل لالتزاماته بمقتضى اتفاقات جنيف لم يعد هناك شك في عدم استعداد باكستان وبعض القوى الأجنبية الأخرى لترك حل المسائل الأفغانية في أيدي الأفغانيين وحدهم .

إن نهج القادة الأفغانيين المتروي الذي يستهدف وضع حد لإراقة الدماء ، وبدء الحوار يتعارض تماما مع هذه السياسة .

ويكشف عن هذا أعمال محددة . فقد أكد السيد نجيب الله ، رئيس جمهورية أفغانستان والأمين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان أن الحزب وحلفاؤه لا يُصرّون على احتكار السلطة ، بل إنهم على العكس تماما ، حريصون على تأليف حكومة تضم ممثلين من كل طبقات المجتمع الأفغاني .

إن جهود قادة البلد في بحثهم عن طرق لتحقيق المصالحة الوطنية ، وتوسيع البرنامج الاجتماعي والاقتصادي من أجل التحول الديمقراطي للبلد جهود هامة . وقد عززت أجهزة البلد العليا ، وكذلك هيئات إدارة الدولة بالممثلين والمسؤولين من ذوي النفوذ من مختلف طبقات المجتمع الأفغاني وجماعاته . واتخذت قيادة جمهورية أفغانستان الإجراءات التي من شأنها اشراك القوى السياسية ومن كانوا خارج أفغانستان

ويرغبون في المشاركة في العملية الوطنية وبناء أفغانستان الجديدة ، في إدارة شؤون الدولة .

إلا أن أعمال جماعات المعارضة المسلحة قد عاقت مساعي الجماهير العريضة من السكان . فقد شنت هذه الجماعات المسلحة بأشد الأسلحة تطورا هجمات ارهابية ضد المشروعات الاقتصادية ، وفي خلال تلك الغارات دُمّر نحو ألفي مدرسة ، وكثير من المباني الصحية ، وجانب كبير من شبكة توزيع الطاقة الكهربائية . وقد هدموا نحو ٢٠٠ مسجد وقتلوا وعذبوا حتى الموت عشرات المسلمين .

ولم يكن هذا النشاط الارهابي ، الذي شُن أغلبه من الأراضي الباكستانية ، ممكنا بدون الدعم الشامل والسخي المقدم من الخارج للمتمردين المسلحين ، والذي يصل إلى عشرات الملايين من الدولارات .

وكانت جمهورية تشيكوسلوفاكيا مقتنعة دائما أن في الإمكان التوصل إلى حل سياسي للحالة في أفغانستان . ولذلك فقد أيدنا دائما كل المبادرات المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف ، والتي تحترم الحقوق السيادية للدول المشتركة . وقبل كل شيء لا بد أن تضع التسوية السياسية حدا للتدخل الخارجي المسلح . وأي تدخل آخر في شؤون أفغانستان الداخلية . ولا بد أن تخلق الظروف التي يُستبعد في ظلها هذا التدخل في المستقبل . وهذا من شأنه أن يساعد على حسم مشكلة عودة اللاجئين الحرة ، الذين من أجلهم أوجدت القيادة الأفغانية الظروف السياسية المناسبة . والمقترحات السوفياتية الأخيرة التي تستهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار ، ووقف امدادات الأسلحة إلى الجماعات المتحاربة ، وعقد مؤتمر دولي تستحق اهتماما عاجلا ، واستجابة واضحة من كل الأطراف المعنية .

وتتوقع جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية من مجلس الأمن ، اضطلاعا منه بمسؤوليته الأولى في صون السلم والأمن الدوليين ، النظر في اتخاذ الخطوات الضرورية التي تؤدي ، دون مزيد من الإبطاء ، إلى وضع حد للتدخل الأجنبي ، وإلى حل سلمي للنزاع الذي يُشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة ، وتحول دون تفاقم الحالة . ونعتقد أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار والامتثال الدقيق لاتفاقات جنيف ، على نحو عاجل ، تكون الخطوة الأولى اللازمة في هذا الاتجاه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش . ادعوه الآن لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد محيي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان اسلوب قيامكم بأعمال رئاسة مجلس الامن لهو مبعث اعجاب حقا . وهذا كله مصدر سرور كبير لنا بسبب طبيعة العلاقات الثنائية القائمة تقليديا بين بلدكم العظيم ، الاتحاد السوفياتي ، وبلدي .

كذلك لابد لي ان اعرب عن تهاني لسلفكم السفيرة ايسا كلود ديالو ممثلة السنغال على قيادتها المقتدرة للمجلس خلال شهر آذار/مارس .

وكان وفدي يفضل لو لم يضطر مجلس الامن إلى بحث هذه القضية في الوقت الحالي ، ومن ثم كان سيسعدنا لو لم نضطر الى تناول الكلمة بشأنها .

لقد نوقشت قضية افغانستان باستفاضة في هذا المحفل . وقد اتخذ المجلس والامم المتحدة اجراءات جديرة بالثناء لحسم النزاع . ان اتفاقات جنيف المبرمة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ تمثل معلما هاما على طريق السلام . لقد ابدى بلدكم ، الاتحاد السوفياتي ، التزاما ملحوظا بتعهداته عن طريق اكمال انسحاب القوات في الاجل المحدد : ١٥ شباط/ فبراير ١٩٨٩ . لقد أُنشئت آلية لمعالجة المنازعات ذات الصلة . وان الاستناد الى المادتين ٣٤ و ٣٥ (١) من ميثاق الامم المتحدة في هذه المرحلة واستئناف عمل مجلس الامن بشأن هذه المسألة ربما يزيد من تبادل الاتهامات بدلا من تحقيق تقدم نحو بلوغ الهدف الذي نصبو اليه .

لقد استمعنا الى طائفة من الشكاوى ضد باكستان . ولو ثبتت صحة هذه الشكاوى لمثّل ذلك أمرا خطيرا . لكن ذلك لم يحدث . ان بعثة الامم المتحدة للمساعي الحميدة في افغانستان وباكستان لم تؤكد حتى الآن صحة هذه الادعاءات .

اننا نحث على ممارسة ضبط النفس ؛ ونناشد التحلي بالهدوء . ان ما يتعين

على الأطراف المعنية التركيز عليه هو عودة خمسة ملايين افغاني مشرد الى ديارهم بكرامة وشرف .

وكل ما تبتغيه بنغلاديش هو أن ترى اشقاءها الافغانيين يحتلون مكانهم المشروع في مجتمع الأمم .

ليس من شأن العالم أن يخبر الافغانيين عن كيفية رسم سياسة بلدهم . ان التاريخ يشهد بصورة جلية على حقيقة انه لا يمكن أبدا اجبار الافغانيين على الانصياع أو تخويفهم حتى يخضعوا . وسقوط مليون شهيد يقيم الدليل على ذلك . وليس ثمة ضرورة على الاطلاق لوقوع مزيد من الضحايا .

واذا ما رأى المجتمع الدولي أن عليه واجبا يقوم به فان هذا الواجب يتمثل في تمكين الشعب الافغاني من العيش في سلم في ظل حكومة من اختياره . ويتعين ايضا مساعدته في اعادة بناء بلده . ان بنغلاديش تتعهد بالانضمام اليكم جميعا في توجيه هذه النداءات وفي القيام بهذه المساعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعرب لكم عن أحر التهاني لتوليكم رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . انكم تمثلون بلدا عظيما تتمتع نيبال بعلاقات ودية معه . وإنه لمن دواعي السرور بالنسبة لي شخصيا ان تتاح لي الفرصة للعمل معكم عن كثب . ان وفدي لواثق من ان المجلس سيشهد شهرا مثمرا وجديرا بالتذكر بفضل حكمتكم وقيادتكم المقتدرة .

أود أيضا أن أسجل تقديرنا العميق للممثلة الدائمة للسنغال ، سعادة السيدة ايسا كلود ديالو التي تحلت بمزيج فريد من الفتنة والكفاءة والمهارة خلال فترة رئاستها للمجلس في الشهر الماضي .

ان السعي الى ايجاد تسوية سلمية وشاملة لمسألة افغانستان ما برح الشغل

الشاغل للأمم المتحدة طيلة السنوات التسع الماضية . لذلك فقد كان من الطبيعي أن يشعر المجتمع الدولي بالأمل والسعادة عندما وُقّعت اتفاقات السلام في جنيف في العام الماضي تحت اشراف الأمم المتحدة . ان تكليل المفاوضات المضنية والمطولة بالنجاح مسألة يعود الفضل فيها الى ما قام به الأمين العام وممثله الخاص من جهود دبلوماسية وما يتحليان به من حنكة سياسية والى ما أبدته الأطراف المعنية من حس سليم وواقعية .

ان انسحاب القوات الأجنبية الذي طالبت به قرارات الجمعية العامة المتعاقبة ونصت عليه الفقرتان ٥ و ٦ من وثيقة العلاقات المتبادلة يعتبر بحق جوهريا للتسوية برمتها . وفي هذا الصدد يود وفدي أن ينوه بالبيان الصادر عن حكومة صاحب الجلالة ملك نيبال في منتصف شهر شباط/فبراير الذي يُرحّب بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان مع التقيد الصارم بأحكام اتفاقات جنيف .

نأمل من أجل عملية احلال السلم أن يتم أيضا تنفيذ الجوانب الأخرى لاتفاقات جنيف . ان بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام والتي أنشئت للتحقق من تنفيذ الصكوك تحظى بتأييد المجتمع الدولي وموافقة الأطراف المعنية . لذلك سيكون من المنطقي الاستفادة استفادة كاملة من بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان في حالة الشكاوى حيث أن البعثة المرابطة هناك قادرة على اجراء أفضل تقييم واقعي ونزيه للحالة . وبوصفنا بلدا مشاركا نفخر بأن نذكر أن بعثة الأمم المتحدة تضطلع بولايتها باخلاص على الرغم من الحالة الصعبة القائمة . ان نيبال تقف على اهبة الاستعداد لتقديم كل تأييد للامين العام اذا ما ارتأى ذلك لتوسيع نطاق مساعيه الحميدة الجارية حاليا .

لقد خاض الشعب الأفغاني كفاحا بطوليا من أجل الحفاظ على استقلاله الوطني وسيادته . ومر بمعاناة كبيرة لدى اضطلاعه بهذه العملية . وأدت الحالة أيضا الى حدوث مشاكل اجتماعية واقتصادية هائلة في البلدان المجاورة التي قدمت بالفعل الملاذ والدعم لملايين اللاجئين الأفغان . وفي هذا الصدد ، أود أن أسجل تقديرنا العميق لباكستان الصديقة حكومة وشعبا ليس فحسب على ما تقدمه من تضحيات كبيرة للوفاء بهذا

الالتزام الانساني ولكن ايضا على ما تبذله من جهود لايجاد حل سياسي وسلمي لهذا الصراع المأساوي . ان وفدي يتشاطر الرأي القائل بأن استمرار الصراع في أفغانستان ليس في صالح الشعب الأفغاني ولا في صالح السلم والأمن في منطقتنا جنوب آسيا ، التي عصفت بها العديد من الصراعات في الماضي وتشهد حاليا جوا يسوده التوتر .

بالنظر الى هذه الاعتبارات وتمشيا مع التزامنا العميق بقضية السلم ومبادئ الأمم المتحدة ما انفكت نيبال تفضل ايجاد تسوية مبكرة ودائمة للصراع الأفغاني . وما برحنا مقتنعين بأن عملية السلام لا يمكن ان تحقق النتائج المرجوة دون مشاركة الشعب الأفغاني فيها وقبوله لها .

ان اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان لها آثار أبعد من ايجاد تسوية سياسية شاملة للمسألة الأفغانية . وكما نص عليه قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٠ فان تسوية المشكلة سيكون لها أثر ايجابي على الحالة الدولية وستوفر قوة الدفع اللازمة لحل الصراعات الاقليمية الحادة الأخرى . أن تنفيذ أحكام اتفاقات جنيف بطريقة بناءة سوف يتيح التحقق من مصداقية آليات مماثلة يوسع الأمم المتحدة أن تقدمها لتسوية الصراعات بالوسائل السلمية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين واستصواب إنشاء هذه الآليات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل نيبال على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدي والي .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، أود في البداية أن أهنئكم باخلاص لتوليكم المنصب المسؤول لرئاسة مجلس الامن . إن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وحكمتكم ومهارتكم التي أبديتموها في مناسبات كثيرة ماضية خير ضمان على أنكم ستضطلعون بنجاح بالمهام التي وضعت على عاتقكم . ويمكنكم في ذلك الاعتماد على التأييد الكامل لوفد يوغوسلافيا .

أود أيضا أن أعرب عن تقديري لسعادة السيدة أبسا كلود ديالو سفيرة السنغال التي أدارت بفعالية مداولات مجلس الامن في شهر آذار/مارس .

منذ عام رحب الرأي العام الدولي بارتياح ورضى كاملين بالتوقيع على اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان . وكان المفهوم أن التوقيع على هذه الاتفاقات سيوفر فرصة حقيقية لتحقيق حل دائم وشامل لمشكلة أفغانستان التي كانت ، نتيجة للتدخل العسكري الأجنبي ، مصدرا خطيرا من مصادر التوتر والمواجهة الدوليين ، كذلك فان التأييد الواسع الذي حظيت به هذه الاتفاقات في المناقشة العامة في دورة الجمعية العامة في العام الماضي ، واعتماد قرار الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع بتوافق الآراء ، زادا التوقع العام بأن الشروط الأساسية الضرورية أمكن في النهاية التوصل اليها للانسحاب النهائي للقوات الأجنبية ولتمكين الشعب الافغاني من أن يقرر مصيره بحرية دون تدخل أجنبي . وقد حظيت هذه الاتفاقات أيضا بتأييد بلدان عدم الانحياز وذلك في المؤتمر الوزاري الذي عقد في نيقوسيا في أيلول/سبتمبر الماضي والذي طالب في تلك المناسبة بالاحترام الدقيق لهذه الاتفاقات .

وليس هناك شك في أن قرار الاتحاد السوفياتي بسحب قواته من ذلك البلد وفقا لاتفاقات جنيف يكتسي أهمية خاصة في حل مشكلة أفغانستان .

بيد أنه مما يبعث على القلق والأسف أن الأحداث الحقيقية لا يبدو أنها تجاري العمل الطويل الشاق والدقيق الذي بذل للتوصل الى اتفاق دولي . فبعد شهرين من

انسحاب القوات السوفياتية لا تزال الحالة المتعلقة بأفغانستان محفوفة بمخاطر تتهدد البلد والاستقرار في المنطقة بأكملها . ويستمر القتال وسفك الدماء دون أي احتمال لايجاد حل سياسي سريع للمشكلة على الرغم من أن التطورات المأساوية في السنوات العشر الماضية تبين أن مشكلة أفغانستان لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية .

وقد عارضت يوغوسلافيا بشدة ، منذ بداية هذه المشكلة الخطيرة ، التدخل الأجنبي بجميع أشكاله وهذا لا يزال موقفنا في الحالة الراهنة المتعلقة بالتطورات الجارية في أفغانستان . وقد أشرنا دائما الى الحاجة الى حل سياسي لهذه المسألة يقوم على أساس استعادة السيادة الوطنية الكاملة لأفغانستان وسلامتها الاقليمية ومركزها الحيادي غير المنحاز حقا والاحترام الكامل لحق الشعب الأفغاني في أن يقرر تنميته الداخلية التي تحظى بتأييد وثقة جميع طبقات المواطنين . ويمكن لهذا الحل وحده ، أن يوفر الظروف اللازمة لوقف سفك الدماء ، واعادة بناء البلاد وعودة أكثر من ٥ ملايين من اللاجئين الأفغان من البلدان المجاورة ويخفف بالتالي إحدى المشكلات الانسانية الخطيرة في عالمنا المعاصر .

وتطالب بلادي أيضا بالتنفيذ الكامل لاتفاقات جنيف من جانب جميع الأطراف المعنية ، كما أننا نؤيد تماما جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام بغية تهدئة الحالة وتسهيل تكوين حكومة عريضة القاعدة . وفي هذا الصدد نرى أن الأجهزة التي وضعتها اتفاقات جنيف تشكل أدوات سليمة للتغلب على المشكلات الحالية التي تقف في طريق تحقيق الحل النهائي لمشكلة أفغانستان الذي يستجيب لمصالح جميع فئات الشعب في ذلك البلد . وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان أن تضطلع بدور أساسي في تحقيق هذا الهدف وذلك بضمان التنفيذ الدقيق لاتفاقات جنيف .

ويحدونا أمل صادق في تهيئة الظروف السياسية لايجاد حل سلمي لمشكلة أفغانستان بما يتمشى مع تطلعات الشعب الأفغاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : الرفيق الرئيس ، أود أولا أن أرحب بكم في منصب رئيس مجلس الامن وأتمنى لكم كل نجاح في الاضطلاع بأعمال المجلس في هذا الشهر . ونحن جميعا على علم بخبرتكم الدبلوماسية الكبيرة ومعرفتكم العميقة اللتين ظهرتا في عملكم في أجهزة مختلفة من أجهزة الامم المتحدة . إن هيبتكم والاحترام الذي تحظون به بين الوفود في الامم المتحدة سيمكنانكم من غير شك من أن تؤدوا على نحو سليم واجبات رئيس المجلس في هذه الفترة الصعبة الحافلة بالاعمال في هذا الجهاز . أود أيضا أن أشيد بسلفكم السيدة أبسا كلود ديالو الممثلة الدائمة للسنغال ، التي أدارت عمل المجلس في الشهر الماضي بنجاح .

يبدأ اليوم الاسبوع الثالث الذي ينظر فيه المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة بأفغانستان" بناء على طلب جمهورية أفغانستان . وقد تابع وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن كثب المناقشة التي دارت في المجلس لاننا بطبيعة الحال نهتم بالتطورات الجارية في أفغانستان والآثار المحتملة التي يمكن أن تترتب على زيادة تصعيد التوتر فيما يتعلق بمسألة أفغانستان . ونحن نتعاطف مع شواغل أفغانستان لسبب آخر فقد كان هناك ضمن الوحدة المحدودة للقوات السوفياتية التي انسحبت من ذلك البلد منذ شهرين أبناء من أوكرانيا ضحى عدد كبير منهم بأرواحه في أدائهم لواجباتهم الدولية .

وقد أيد شعب أوكرانيا تأييدا حاسما الجهود الرامية الى ايجاد حل سياسي لمسألة أفغانستان ورحب بابرام اتفاقات جنيف التي جعلت انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان أمرا ممكنا .

توافق هذه الاجتماعات التي يعقدها مجلس الامن ، كما أشار عدد من المتكلمين السابقين ، الذكرى السنوية الأولى للتوقيع على هذه الاتفاقات التي فتحت الطريق

(السيد أودوفينكو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

للتوصل الى حل مسألة أفغانستان . وكان لب هذه الاتفاقات القضاء على الظروف الخارجية التي لا تساعد على التغلب على الاختلاف والانقسام فيما بين الأفغانيين ، وتمكن الشعب الأفغاني من التوصل الى نتيجة محتومة هي ضرورة سعى الأفغانيين بنفسهم الى الوسائل التي تقضي على ما بينهم من خلافات .

ونتيجة للتوقيع على هذه الاتفاقات ، أصبح من الممكن تحقيق الانفراج العسكـري في الحالة في أفغانستان ، مما أدى ألى انسحاب القوات السوفياتية وفقا لاطار زمنـي محدد .

وقد قدمت حكومة أفغانستان من جانبها برنامجا بنّاءً للوفاق الوطني ونفـذت عددا من التدابير التشريعية والتدابير الاخرى المتعلقة بحل مشكلة اللاجئين وخلقت كل الظروف اللازمة لعمل بعثة الامم المتحدة للمساعي الحميدة في ذلك الاقليم .

ويبدو إذن وكأن كل الفرص قد أتيحت للحل السلمي لقضية أفغانستان . ومع ذلـك لم يتضاءل التوتر بالنسبة للحالة في أفغانستان ، بل انه قد تصاعد .

وهناك دور خاص تلعبه باكستان في تصعيد أنشطة المجموعات المعادية للحكومـة في أفغانستان . وقد أدت الاعمال العسكرية الواسعة النطاق التي شنتها المعارضة حـول جلال أباد وغيرها من المناطق في أفغانستان الى دمار كبير وخسائر هائلة فـي الارواح . ويتضح ذلك من المعلومات التي قدمها السيد وزير خارجية أفغانستان في بيانه في هـذا الشأن . ولابد لي أن أشير الى مقال نشر أمس ، ٢٣ نيسان/ابريل في صحيفة "نيويـورك تايمز" . فقد ورد في المقال أن الأوامر الخاصة بالهجوم الشامل من جانب المعارضـة الافغانية على جلال أباد قد أصدرتها حكومة باكستان .

"في اجتماع للقيادة العسكرية والمدنية العليا في باكستان ، وبوجود السفير الامريكي" (صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ص ١)

لقد أظهرت معركة جلال - أباد جانبا آخر من المشكلة ، وأقصد به ، أن عاصمـة جمهورية أفغانستان لا تتعرض الآن فحسب لهجمات من المتمردين ، وانما تتعرض أيضـا لعدوان مسلح مباشر من جانب باكستان . ووفقا لكثير من الشهادات في هذا الصدد فـان القوات المسلحة الباكستانية قد دخلت أفغانستان بالفعل وقامت بالهجوم عليهـا . ولا يؤدي ذلك إلا الى مزيد من تفاقم الحالة . وكما أشار بحق متكلمون كثيرون ، فـان هذه الأنشطة لا تهدد فحسب الاستقرار في المنطقة ولكنها تهدد أيضا السلم والأمـن الدوليين .

وهناك البعض الذين يحاولون أن يصوروا لنا أن التطورات الحالية في أفغانستان مشكلة داخلية بحتة تخص الشعب الأفغاني . وهم يقولون ان محاولة تدويل المسألة ومناقشتها في مجلس الأمن لا يمكن أن تؤدي الى تسوية شاملة للحالة في أفغانستان . واسمحوا لي بأن أخالفهم هذا المفهوم . فأي طابع داخلي للصراع يمكن أن نتحدث عنه اذا كان من الواضح ومن الثابت من خلال الحقائق المجردة أن هناك تدخلا مباشرا من جانب باكستان في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة ، وذات سيادة ؟ والمقال الذي أشرت اليه توا في صحيفة نيويورك تايمز ، الذي نشر بالأمس ، يقدم لنا معلومات واضحة بشأن هذه النقطة . ووفقا لما جاء في المقال فان القرار الخاص بجلال - أباد يبين كيف يديرون هذه الحرب . فالقرارات الأساسية تتخذها باكستان ، في غياب الأفغان وفي وجود الأمريكيين . وبطبيعة الحال ، ان هذه القرارات المتصلة بجلال - أباد قد أدت في واقع الأمر الى تفاقم الحالة . وتلك نقطة وردت أيضا في المقال الذي أشرت اليه .

ولا يمكن أن نوافق على الفكرة القائلة بأن العوامل الخارجية المتصلة بمشكلة أفغانستان ليست لها علاقة بانسحاب القوات من أفغانستان ، وأنها أصبحت مسألة داخلية بحتة لا ينبغي أن يناقشها مجلس الأمن . والأنشطة العسكرية الحالية في أفغانستان من بين الصراعات الاقليمية الكبرى في العالم الآن . ومن ثم ، لا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا بالنسبة لهذه القضية .

وأيا كانت آليات المراقبة التي نصت عليها اتفاقات جنيف ، فان هذا لا يحرم حكومة أي طرف - وفي هذه الحالة حكومة أفغانستان - من حقها في اللجوء الى مجلس الأمن . ونشعر بأن المناقشات في المجلس تساعد المجلس على أن يقوم بواجبه وفقا للميثاق وعلى أن ينهض باجراءات وقف الأعمال العسكرية واستعادة السلم في أفغانستان ، من خلال اتخاذ تدابير عملية ، وبصفة خاصة وفقا للمادة ٣٦ من الميثاق . ونقصد بذلك أن مجلس الأمن مفوض في أية مرحلة من أي صراع في أن يوصي باجراءات مناسبة أو وسائل للتسوية . ونعتقد أنه يمكن المضي قدما فيما يتعلق بتسوية القضية

الأفغانية لو أن الأطراف الأخرى في اتفاقات جنيف وباكستان على وجه الخصوص ، وليس فحسب الاتحاد السوفياتي وجمهورية أفغانستان ، قامت على نحو مسؤول ومستمر بالوفاء بكامل مجموعة الالتزامات الواردة في الاتفاقات .

ولسوء الحظ ، لم يحدث ذلك . وفي الواقع أنه ليست هناك مادة من مواد الاتفاق الثنائي بين أفغانستان وباكستان ، الذي وقع في جنيف ، لم تنتهكه باكستان . لا أريد أن آخذ الكثير من وقت المجلس ، ولكنني أود أن أشير الى القليل من هذه المواد . تعهد الطرفان المتعاقدان على سبيل المثال ، بالاحجام عن التدخل المسلح ، والتخريب ، والاحتلال العسكري أو أي شكل آخر من أشكال التدخل العلني أو السري يستهدف أيا من الطرفين المتعاقدين والإحجام عن تشجيع أو تأييد أو دعم للأنشطة الانفصالية أو أنشطة المتمردين ضد الطرف المتعاقد الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر ؛ ومنع تدريب وتجهيز وتمويل وتجنيد المرتزقة على أراضيها ، أيا كان مصدرهم ، بهدف القيام بأعمال عسكرية ضد الطرف الآخر ، أو ارسال المرتزقة الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر . كانت هذه نقاط حكيمة للغاية واردة في اتفاقات جنيف .

ومن الادلة الملموسة على انتهاك هذه المواد وغيرها ما ورد في بيانات ممثلي الطرفين المعنيين مباشرة باتفاقات جنيف - جمهورية أفغانستان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - ولم يرفض أحد في الواقع هذه الشواهد .

ونعتقد أن مجلس الأمن في قراره حول هذه المسألة ينبغي أن يطلب الى باكستان أن تمتثل امتثالا كاملا للالتزامات التي أخذتها على عاتقها .

وكما تعلمون ، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وقّعا الاعلان الخاص بالضمانات الدولية في جنيف . وينص ذلك الاعلان ، في جملة أمور ، على أن يتعهد الطرفان بصورة قاطعة بالإحجام عن التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان وأن يحترما الالتزامات الواردة في الاتفاق الثنائي بين أفغانستان وباكستان . فكيف يمكن أن توصف المحاولات الرامية الى تحدي شرعية الحكومة القائمة في أفغانستان بأنها اعتزام على قطع العلاقات الدبلوماسية ، بل ان الولايات المتحدة هي الضامن لتلك الاتفاقات التي تم التوصل اليها مع تلك الحكومة .

(السيد أودوفينكو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

لقد قال بعض المتكلمين السابقين ان الحكومة الموجودة في كابول لا تمثل أحدا ولا تتمتع بتأييد شعب أفغانستان . ولكن التطورات في أفغانستان منذ ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ تقدم صورة مختلفة تماما . فالأحداث بالقرب من جلال - أباد تبين أن التنبؤات التي مفادها أن الجيش الأفغاني لن يستطيع الدفاع عن بلده كانت غير صحيحة . وان قادة المعارضة كانوا يتنبأون بأن نظام كابول سيصفي نفسه بنفسه . ولكن ذلك لم يحدث .

وقد أثبتت أنشطة حكومة الجمهورية في ظل الظروف الجديدة ، التي هي أكثر تعقيدا عسكريا عما كانت عليه من قبل ، مدى حيوية هذا النظام وقدرته على حسم المشاكل السياسية والعسكرية من أجل استقرار الوضع في البلاد . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن استمرار سياسة ما يسمى بتحالف السبعة في هذا الكفاح المسلح قد كشف الحجاب بشكل كامل عن فرضية أن الكفاح الذي يخوضه المجاهدون هو كفاح من أجل التحرر . فما برحوا منذ انسحاب القوات السوفياتية يقاتلون شعبهم .

وفي ظل هذه الظروف ، ليست المساعدة الأجنبية للمعارضة واشتراك باكستان بصورة مباشرة في القتال في أراضي أفغانستان إلّا تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة .

وقد أعرب البعض عن قلق شديد لظهور قذائف من طراز "سكود" في أفغانستان . لماذا لا يزعجهم امتلاك المعارضة لأسلحة متقدمة للغاية - قذائف ومدافع وما إلى ذلك ؟ هذه هي الأسلحة التي تدمر جلال آباد بالفعل . وأنا لا أتحدث عن قذائف "ستنغر" أو قذائف "بلوبايب" فقط فهذه الأسلحة استخدمت ضد سفارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في كابول .

إن جهود مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره ضرورية من أجل تحقيق السلام في أفغانستان ليتسنى بالفعل تنفيذ اتفاقات جنيف لتكون مثالا لحسم المشاكل الإقليمية الأخرى . وكما قال السيد غورباتشوف في بيانه أمام الجمعية الوطنية لجمهورية كوبا في ٥ نيسان/ابريل من هذا العام :

"ينبغي للمجتمع الدولي بل يتعين عليه أن يتخذ مواقف تتسم بالمسؤولية إزاء هذه الأحداث . فالتعاون الدولي في قضية التسوية السلمية للنزاع على أساس الاتفاقات فيما بين الأطراف المعنية مباشرة يتخذ طابعا أكثر إلحاحا من ذي قبل . وإن حل النزاع في أفغانستان هو حجر الزاوية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره" .

إن الأمم المتحدة التي أسهمت إسهاما كبيرا في إبرام اتفاقات جنيف يجب أن تواصل القيام بدور بنّاء وهام في تنفيذها . وفي ظل الظروف الحالية ، فإن دور صيانة السلم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان يزداد أهمية باستمرار . إن مهامها ومدة بقائها في أفغانستان وباكستان محددة في اتفاقات جنيف . ويمكنها أن تقوم بعملية التحقق الحريص من الحقائق المتصلة بالانتهاكات المشار إليها في بيان وزير خارجية أفغانستان الواردة في الوثيقة S/20585 .

ومن أجل هذه الغاية نؤيد إقامة نقاط مراقبة دائمة على الحدود بين أفغانستان وباكستان . لقد اعتقدنا جميعا عند إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان بأن اتفاقيات جنيف ستكون موضع امتثال صارم ، ولكن عندما تنتهك باكستان هذه الاتفاقات انتهاكا صارخا فمن المنطقي أن يثار سؤال عن الحاجة إلى زيادة فاعلية هذه الآلية .

إن عدد وظائف بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان أقل من المستوى المحدد في اتفاقات جنيف . وبإمكان الأمين العام أن يضطلع بدور هام في حث عملية التوصل السريع إلى تسوية سياسية شاملة في أفغانستان وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٢٠ . وتشاطر جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية القلق الذي أعرب عنه الأمين العام إزاء تصعيد الأعمال العدائية في أفغانستان وتعتقد أنه آن الأوان للامتثال بدقة لندائه إلى الأطراف في اتفاقات جنيف باحترام جميع الالتزامات .

إن قرار الجمعية العامة المتخذ بتوافق الآراء يطلب إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي النهوض بتسوية سياسية للمشكلة الأفغانية ويؤكد الحاجة إلى حوار فيما بين الأفغانيين من أجل تشكيل حكومة عريضة القاعدة . وفي رأينا ، ينبغي لمجلس الأمن أن يحدد موقفه من هذا القرار وأن يجد السبل الكفيلة بزيادة فعالية تنفيذه . وقد حدد السيد غورباتشوف في بيانه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي البرنامج الواقعي للتوصل إلى تسوية شاملة في أفغانستان . ولاتزال مقترحاته ، ومن بينها عقد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان ، مطروحة على جدول الأعمال العالمي .

إن التنفيذ المخلص لاتفاقات جنيف هو الاختبار الوحيد للنوايا السلمية لدى الأطراف . وأي عمل يرمي إلى التقليل منها أو تجاهلها يضر بتنفيذها ويهدد السلم والاستقرار في المنطقة . إننا نتكل على مجلس الأمن في أن يسهم في عملية تنفيذ اتفاقات جنيف وأن يتخذ الخطوات العاجلة لوقف التدخل الخارجي في شؤون أفغانستان ليشجع بالتالي التسوية السلمية في ذلك البلد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الكونغو . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتقدم إليكم باسم وفد بلادي بأحر التهنئة بمناسبة تولي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، البلد العظيم والصديق والشريك للكونغو ، لمنصب رئاسة مجلس الأمن . وإنني على اقتناع بأنكم ، بفضل خصالكم الدبلوماسية البارزة ، ستضطلعون بنجاح بمهامكم الكبيرة بوصفكم رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل .

وأود أيضا أن أشكر السيدة ابسا كلود ديالو ، الممثلة الدائمة للسنغال ، التي ترأست مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس . لقد اضطلعت السيدة ديالو بإجراءات المجلس بطريقة بارزة أثناء فترة رئاستها بفضل جمعها بين قدرتها وجاذبيتها .

سواء شئنا أم أبينا ، تعود الاجتماعات الحالية لمجلس الأمن علينا بفائدة كبيرة واحدة على الأقل : إنها تجعلنا جميعا مدركين بأن الحالة في أفغانستان لاتزال تمثل أزمة عميقة . والشاهد ، على سبيل المثال ، محنة العديد من اللاجئين الأفغان الذين يرون حياتهم تنهار أمامهم ، وصدى القتال الرهيب المستمر في أراضي أفغانستان ، قرب المدن وقرب جلال آباد ، وحتى في كابول ، التي تعرضت صباح اليوم لقصف صاروخي . لقد نجم عن ذلك وضع يمكن أن يقوض اتفاقات جنيف بشأن تسوية الحالة في أفغانستان .

ويبدو مما ذكره العديد من المتكلمين الذين استمعنا إليهم في هذه المناقشة ، ومن كلمات المراقبين المحايدين - على سبيل المثال صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة يوم الاحد ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ - أن هذا القتال يشجع بقوة من الخارج ولا يرمي لشيء سوى الإطاحة بحكومة جمهورية أفغانستان .

يرى وفد بلادي أن الخيار العسكري ليس محتوما . فمنذ ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، هناك أمام الأطراف المعنية مختلف الآليات التي نصت عليها اتفاقات جنيف التي ضمنتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي . وبالتالي فمما يثير الانزعاج أن الأطراف في الاتفاقات استسلمت لراحة الأحلام بدلا من احترام الأحكام التي تفاوضت عليها بحرية والتي من شأنها أن تفضي إلى التسوية السلمية الشاملة .

ومما يزيد من قلق الكونغو إزاء الحالة في أفغانستان أن انسحاب الفرقة السوفياتية التي كانت موجودة هناك ، والذي ظل لأمد طويل يعتبر شرطا مسبقا أساسيا لعودة السلم والاستقرار إلى المنطقة ، قد اكتمل . ولكننا نرحب بسحب الاتحاد السوفياتي لتلك القوات طبقا للجدول الزمني والالتزامات الأخرى التي تعهد بها .

من الصعب أن نفهم كيف أن المجتمع الدولي لايزال يتخذ موقفا سلبيا في هذه المرحلة المتسمة بالتوتر البالغ بالنسبة للشعب الأفغاني ، في الوقت الذي تتهدد فيه التسوية المنصوص عليها في اتفاقات جنيف ، ونستمع فيه إلى اتهامات قاسية من الجانبين الأفغاني والباكستاني بشأن أعمال التدخل والعدوان .

إن التحسن في المناخ العام للعلاقات الدولية جعل من الممكن إبرام اتفاقات جنيف التي تم التوصل إليها بفضل الوساطة الصبورة للأمم المتحدة . وفي ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، أكد الأمين العام على أنه من المهم أن تلتزم الدولتان الطرفان والدولتان الضامنتان التزاما صارما وأمينا بتعهداتها . وبيان الأمين العام يأتي في حينه اليوم أكثر من أي وقت مضى .

وبالنظر إلى الأمل العام السائد في الحالة الدولية ، فقد تشجعنا كثيرا بتوافق الآراء الذي توصلت إليه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين أثناء نظرها في الحالة المتصلة بأفغانستان واتخاذ قرار بشأن هذا البند . ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل بعزم من أجل عودة اللاجئين الأفغان إلى بلادهم ومن أجل تقرير المصير للشعب الأفغاني . وإن إصدار نداء عاجل من أجل احترام الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقات جنيف التي من شأنها أن تشكل الأساس الذي يعول عليه

للتسوية الشاملة ، وكذلك تجديد التأييد لجهود الأمين العام ولبعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة ، سيضمنان تحقيق هذه الأهداف وتحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل جمهورية الكونغو الشعبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لأفغانستان ، وأعطيه الكلمة .

السيد عبد الوكيل (أفغانستان) (تكلم بالدارية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : ما برح مجلس الأمن في الأسبوعين الماضيين يناقش مسألة عدوان باكستان وتدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، مما يفرض تهديدا خطيرا على السلم والأمن في منطقتنا . وهذه المناقشة التي تجري بناء على طلب جمهورية أفغانستان ، وهي عضو في الأمم المتحدة ، تنطبق تماما مع المادتين ٣٤ و ٣٥ (١) من ميثاق الأمم المتحدة .

وفي البيان الذي أدليت به في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أمام مجلس الأمن قدمت حقائق وأرقاما لا تدحض دللت على العدوان والتدخل الباكستاني في الشؤون الداخلية لأفغانستان وانتهاك باكستان المستمر لروح ونص اتفاقات جنيف . وأود الآن أن أبين رأي حكومتي فيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء هذه الحالة المعقدة والسبل والوسائل الكفيلة بحسمها .

أولا وقبل كل شيء ، من الجدير بالذكر أن البيانات التي أدلى بها ممثلو مختلف البلدان ، بما في ذلك عدد من أعضاء مجلس الأمن قد أظهرت وجود صراع إقليمي في الجزء الخاص بنا من العالم ، وهذا الصراع ما فتئ مستمرا منذ ١٠ أعوام ، وقد ازداد حدة منذ إكمال انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان . إن نفس لهجة ومضمون البيان الذي أدلى به ممثل باكستان في ١١ نيسان/ابريل ، كانا في حد ذاتهما دليلا على وجود هذا الصراع .

إن الأقوال المتسمة بالافتراء والطيش التي ذكرها ممثل باكستان ضد أفغانستان وحكومتها وشعبها لم تكن تثير الدهشة . فهذه البيانات هي تعبيرات قديمة بالية

تكررت في الأعوام العشرة الماضية في مختلف المحافل الدولية . والمهم هو حقيقة أن باكستان ، على الرغم من توقيع اتفاقات جنيف وإكمال انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان وخلق حالة جديدة تماما لوضع حد نهائي للحرب وإراقة الدماء في أفغانستان ، لاتزال متمسكة بسياساتها القديمة القائمة على التدخل والتداخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وهي بذلك تحول دون إنهاء قتال الاخوة فيما بين الأفغانيين وتحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان .

ثمة حاجة إلى إيلاء الاهتمام الجاد للبيانات العدائية التي أدلى بها ممثل باكستان والتي تتضمن شعارات تطالب بالاطاحة بالحكومة الشرعية في أفغانستان - وقد تفوه بها تحت سقف مجلس الأمن المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين والتمسك باحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وفي حضور ممثلي الدولتين الضامنتين لاتفاقات جنيف ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - وهذه البيانات التي تكشف النوايا الخفية لباكستان إزاء أفغانستان ، ما هي في الحقيقة إلاّ انعكاس للسياسة الاستراتيجية لباكستان في المنطقة ، وهي السياسة التي ينتهجها الحكام العسكريون لباكستان لإضعاف جارتهم ، أفغانستان .

وفي العالم المتحضر المعاصر - حيث تستند العلاقات بين الدول على مبدأ الاحترام المتبادل وحق الدول في السيادة المتساوية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى - يتعارض التفوه بشعارات للإطاحة بحكومة بلد مجاور مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ، وأخيرا وليس آخرا ، يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقات جنيف .

إن المادة الأولى في الصك الأول من اتفاقات جنيف ، الاتفاق الثنائي بين جمهورية أفغانستان وجمهورية باكستان الإسلامية بشأن مبادئ العلاقات المتبادلة ، وخاصة بشأن عدم التدخل ، الذي وقعته باكستان مع أفغانستان ، تنص على ما يلي :

"تقوم العلاقات بين الطرفين المتعاقدين الساميين على أساس التقيد الصارم بمبدأ عدم تدخل الدول بأي شكل في شؤون الدول الاخرى" . (S/19835 ، المرفق الأول ، ص ٤)

ومن الجدير بالملاحظة أن ممثل باكستان في مجلس الأمن يتفوه بشعارات للإطاحة بنفس الحكومة التي تعهد بعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، بالتوقيع على اتفاقات جنيف في وجود الأمين العام ووزيري خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . إن الافتقار إلى حسن النية من جانب باكستان فيما يتصل باتفاقات جنيف - مما أدى إلى التجاهل الكامل لكل الفقرات الـ ١٣ من المادة الثانية من صك عدم التدخل - يتضح للغاية من ذلك الموقف العدواني القائم على التدخل .

وتنص الفقرة ٦ من المادة الثانية من نفس الوثيقة أن يتعهد كل طرف بما يلي :

"الامتناع عن أي إجراء أو أية محاولة بأي شكل من الأشكال أو بأي حجة كانت بهدف زعزعة أو تقويض استقرار الطرف المتعاقد السامي الآخر أو أي من مؤسساته" . (ص ٥)

وتنص الفقرة ٨ من نفس المادة على أنهما يتعهدان بما يلي :

"منع تدريب المرتزقة وتجهيزهم وتمويلهم وتجنيدهم في إقليمه ، أيا كان منشأهم ، بهدف القيام بأنشطة عدائية ضد الطرف المتعاقد السامي الآخر ، أو إرسال هؤلاء المرتزقة إلى إقليم الطرف المتعاقد السامي الآخر ، وبالتالي عدم تقديم تسهيلات ، بما في ذلك التمويل ، لتدريبهم وتجهيزهم وعبورهم" . (ص ٥)

والفقرة ١٢ من المادة الثانية تنص على ما يلي :

"منع وجود وإيواء أفراد وجماعات سياسية وإثنية وأية جماعات أخرى داخل إقليمه ، في معسكرات وقواعد أو غيرها ، وتنظيمهم وتدريبهم وتمويلهم وتجهيزهم وتسليحهم لغرض إشاعة التخريب أو الفوضى أو القلاقل في إقليم الطرف المتعاقد السامي الآخر ، وبالتالي منع أولئك الأفراد وتلك الجماعات أيضا من استخدام وسائط الإعلام الجماهيرية ونقل الأسلحة والذخائر والمعدات" . (S/19835 ، ص ٦)

والفقرة ١٣ من تلك المادة تلزم باكستان ، بوصفها طرفا متعاقدا ساميا ، بما يلي :

"عدم اللجوء إلى أي إجراء آخر يمكن اعتباره تدخلا بأي شكل ، وعدم السماح باتخاذ مثل هذا الإجراء" . (المرجع نفسه)

كيف يمكن المواءمة بين تلك المبادئ الملموسة والواضحة التي تعهدت حكومة باكستان رسميا بتنفيذها ، وبين ما يجري الآن في المقاطعات الواقعة على حدودنا مع باكستان ؟ لقد قال ممثل باكستان في بيانه إن الصحفيين الأجانب زاروا جبهة القتال حول مدينة جلال آباد . وأتساءل : عن طريق أي بلد زار أولئك الصحفيون مقاطعة نانغرهار الواقعة على حدود باكستان ، وأي بلد صرحت لهم سلطاته بتلك الزيارة ؟ إن أولئك الصحفيين لم يحصلوا على أية تأشيرات دخول من قنصليات جمهورية أفغانستان .

والسؤال الآخر الأكثر أهمية هو : من أين تأتي آلاف الصواريخ والمدفعية وقذائف الهاون التي تنزل كالوابل على السكان المدنيين في مدينة جلال آباد ؟ ما هو البلد الذي يُستخدم معبرا لنقل تلك الأسلحة إلى إقليم أفغانستان ؟ الحقيقة هي أن باكستان لم تتجاهل جميع التزاماتها المترتبة على اتفاقات جنيف فحسب ، بل إنها ارتكبت عدوانا فعليا ضد استقلال أفغانستان وسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية بإرسالها رجال الميليشيا التابعين لها وضباط جيشها إلى ذلك البلد ، وتوفيرها الدعم السوقي لعمليات المتطرفين المسلحين .

ليس هناك من منطق يقنع الرأي العام العالمي بأنه من الممكن تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق في جميع مقاطعات أفغانستان الواقعة على الحدود - وبصفة خاصة حول مدينة جلال آباد - تستخدم فيها مختلف الأسلحة ، الثقيلة والخفيفة ، وآلاف وآلاف من الصواريخ والمدفعية ومدافع الهاون ، دون أن تنتهك باكستان أحكام اتفاقات جنيف . إن تصعيد العمليات العسكرية ، بعد انسحاب القوات السوفياتية ، في تلك المقاطعات الواقعة على حدودنا مع باكستان ، دون غيرها ، لهو في حد ذاته دليل واضح على أن العمليات العسكرية التي يقوم بها المتطرفون المسلحون في تلك المقاطعات تدعمها المئات من مستودعات السلاح ومراكز التدريب العسكري وغيرها من الهياكل الأساسية الموجودة على الأراضي الباكستانية والتي كان من المفترض إزالتها بعد التوقيع على اتفاقات جنيف .

على ضوء كل تلك الحقائق الساطعة التي لا سبيل إلى إنكارها ، كيف يمكن أن نأخذ مأخذ الجد ادعاء باكستان بأن الحالة الراهنة في أفغانستان مسألة داخلية ولا تقع في حيز اختصاص مجلس الأمن ؟ ليس هناك في وسائط الإعلام العالمي ما يشير إلى أن باكستان قد اتخذت ولو خطوة واحدة أثناء السنة الماضية تؤكد امتثالها لأحكام اتفاقات جنيف . بل إننا لم نستمع إلى كلمة واحدة في بيان ممثل باكستان يشير فيها إلى امتثال بلده لحكم واحد من أحكام تلك الاتفاقات .

إن باكستان تبذل كل جهد لتصور للعالم أن الحالة حول أفغانستان في مجموعها نجمت عن وجود القوات السوفياتية في البلد ، وأن اتفاقات جنيف لم توقع إلاّ من أجل انسحابها . إذا كانت هذه هي الحال فما الذي جعل الطرفين يستغرقان سنوات في التفاوض حول شروط عدم التدخل بجميع أشكاله ، وفي إعداد وثيقة لذلك الغرض ؟ ولماذا وافقت باكستان على مناقشة مسألة عدم التدخل ، ولماذا وقعت على اتفاق في هذا الشأن ؟ السبب في ذلك هو أن باكستان تدخلت بشتى الاشكال في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وكان من الضروري التوقيع على اتفاق لوضع حد لذلك . يجب على الجانب الباكستاني ألا ينسى أنه قد نص على فترة مدتها شهر بين تاريخ التوقيع على الاتفاقات

وتاريخ سريانها ، وذلك على وجه التحديد لإعطاء باكستان المهلة اللازمة لتهيئة الظروف الضرورية للامتثال لأحكام الاتفاقات المتعلقة بعدم التدخل بكل أشكاله ، بإزالة المكاتب ومستودعات السلاح ومراكز التدريب ووسائل الدعاية الخاصة بالمتطرفين المسلحين التابعين للمعارضة . ومع ذلك ، هل تستطيع باكستان أن تقول لنا أي حكم قد نفذته من تلك الأحكام ، لا في غضون شهر ، بل طوال العام الذي انقضى منذ التوقيع على اتفاقات جنيف ؟

لقد طرح مراسل لهيئة الإذاعة البريطانية ، في لقاء أجراه في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٩ في كابول مع الجنرال راولي هلمينن نائب ممثل الأمين العام ، الأسئلة التالية :

"حسنا ، إن الصحفيين الذين ذهبوا إلى الحدود قد عادوا بما يبدو أنه برهان مقنع إلى حد بعيد على تورط باكستان على طول الحدود . وإنني أتساءل ما إذا كانت تتاح لكم بالمثل التفاصيل المتعلقة بأنواع خاصة من الأحداث تجري هناك ؟"

وقد طرح نفس المراسل السؤال التالي :

"جنرال هلمينن ، هناك مادة في اتفاقات جنيف تتحدث بالتحديد عن أن باكستان لا يجوز أن تسمح بوجود أشياء على أراضيها مثل محطات الإذاعة والمكاتب والأجهزة المختلفة مما يدعم المجاهدين . ولكننا إذا ذهبنا إلى بيشاور نجد من الواضح تماما أن تلك المكاتب موجودة ، وأن محطات الراديو موجودة ، وفي هذا ما يشكل انتهاكا لاتفاقات جنيف . تلك الأشياء لا يبدو من الصعب اكتشافها ، لأنها واضحة ومكشوفة . هل تشيرون إلى ذلك على الإطلاق ؟ إنه انتهاك مستمر لاتفاقات جنيف . وما الذي تم في هذا الصدد ؟"

وقد أجاب الجنرال هلمينن على ذلك السؤال على النحو التالي :

"لقد تلقينا بالفعل منذ عدة أشهر شكاوى من الحكومة الأفغانية حول هذه الأمور ، وقدمنا تلك التقارير إلى حكومة باكستان وتلقينا منها بعض الردود . وقد أرسلنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة جميع تلك المواد إلى جانب بعض أفكارنا" .

وفي نفس المقابلة أعرب مراسل هيئة الإذاعة البريطانية عن رأيه بأن الحقائق المتعلقة بتدخل باكستان في الحرب تمثل في حد ذاتها انتهاكا لاتفاقات جنيف .

هذا هو رأي الصحفيين الذين زاروا المنطقة والذين تعرفوا على الحالة في مقاطعاتنا الحدودية . فما هو الرد الذي يمكن أن تقدمه باكستان على تلك الحقائق التي لاحظها الصحفيون وكتبوا عنها تقارير ؟

إن الدور الذي تلعبه دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية في تنظيم العمليات العسكرية في أفغانستان واضح كل الوضوح ولا يستطيع أحد أن يخفيه عن الرأي العام العالمي . وقد جاء ما يلي في صحيفة "فاينانشال تايمز" في عددها الصادر في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ :

"والذي لا يرقى إليه الشك أيضا درجة تلاعب دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية ، التي عن طريقها يجري توزيع هذه الاسلحة ، والتي اعترف كبار المسؤولين فيها أن المهمة الرئيسية هي الإبقاء على تماسك التحالف"

أما صحيفة "واشنطن بوست" فقد كتبت ما يلي في عددها الصادر في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، نقلا عن مصادر دبلوماسية :

"تقول مصادر المتمردين ومصادر دبلوماسية إنه يبدو واضحا أن دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية تحاول أن تملي على مجموعة المغاورين كيفية القيام بعمليات عسكرية محددة ، وأن تخصصهم لتعزيز دور حكمتيار إلى أقصى درجة وإعزاء الفضل له في أية انتصارات . وفي إحدى الحالات قدم المغاورون الافغان المتواجدون بالقرب من عاصمة المقاطعة الشرقية ، جلال آباد ، وصفا للنزاع الذي نشب بين زعماء المتمردين حول خطة لدائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية بخصوص الهجوم على المدينة ، كانت ستعطي دورا قياديا لقائد لم تكن له سوى قوات صغيرة في المنطقة ، ولكنه كان حليفا سياسيا لحكمتيار" .

كما جاء ما يلي في جريدة "الموند" اليومية ، في عددها الصادر في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ تحت عنوان "جيش باكستان يواصل تدخله في شؤون مجموعات المقاومة الأفغانية المختلفة" :

"لقد مات ضياء الحق ، ولكن الاستخبارات العسكرية الباكستانية تتبع سياسة لا تتماشى مع الديمقراطية الجديدة والمتطورة في باكستان . إن سفك الدماء الناجم عن الحرب التي شنتها الاستخبارات العسكرية الباكستانية في جلال آباد ، ما هو إلاّ شكل آخر من أشكال الأنشطة العتيقة التي مازالت تزاولها باكستان" .

ومع ورود كل هذه التقارير في وسائل الإعلام العالمية ، هل يمكن قبول بيان ممثل باكستان الذي يزعم أن الصحفيين الأجانب لم يذكروا اشتراك باكستان في العمليات العسكرية بالمقاطعات الأفغانية المجاورة لباكستان ؟ إن هذه التقارير لا تشير فقط الى الانغماس الكبير في تحالف السبعة بل توضح أيضا أن دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية تقف وراء كل القرارات التي تتخذها من الناحية المظهرية فقط قيادة تحالف السبعة . وقد تسببت هذه الحالة في إثارة السخط لدى العديد من القادة العسكريين بالبلد . فقد نشرت صحيفة "واشنطن بوست" في عددها الصادر في أول نيسان/ أبريل ١٩٨٩ ، ما يلي اقتباسا عن عبد الحق :

"لقد قامت دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية كل يوم على مدى شهرين بحثّنا على بدء المعركة . وقلنا لهم ، لا ، أن الوقت غير مناسب . وفي النهاية وجدوا شخصا يؤدي العملية إمتثالا لهم . "

فما هي الاجابة التي يمكن لباكستان أن تقدمها ردا على هذا البيان الصادر عن القائد عبد الحق ؟ إن بيانه لا يكذب فقط باكستان التي تحاول أن تتظاهر بالبراءة ، ولكن له أهمية من وجهات النظر الأخرى كذلك . فهو يكشف عن المشاركة الكاملة لدائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية في العمليات العسكرية ضد جلال اباد ، ويبين في نفس الوقت أن هذا التدخل عميق وفاضح لدرجة أزعجت القائد عبد الحق الذي تعاون كأفغاني مع دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية على مدى عدة سنوات . وهذا يبرهن المثل القائل أنه من المستحيل شراء الأفغان للأبد لأنه لا يمكن للأفغان أن يعيشوا في ظل السيطرة الأجنبية لمدة طويلة .

وقد تسبب أيضا عدوان باكستان وتدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان في إثارة احتجاج القوى المحبة للسلام في باكستان نفسها . وقد اقتبست الوكالات الكويتية مما قاله عبد الوالي خان ، زعيم حزب عوامي الوطني الباكستاني في مستهل شهد نيسان/ أبريل من هذا العام فقالت إن باكستان ترسل كميات ضخمة من الأسلحة عبر حدودها الى أفغانستان وتنقل في العودة عددا كبيرا من القتلى الى باكستان . وأضاف أنه بينما

ترسل باكستان الأسلحة الى الجانب الآخر من الحدود عليها ألا تتوقع أن تُرسل الزهور عوضا عن ذلك الى هذا الجانب من الحدود .

وكبلد اسلامي مجاور له علاقات دينية وتاريخية وثقافية متعددة وعميقة مع الشعب الباكستاني الشقيق ، فإننا نؤيد بجدية إرسال باقات الزهور الى الجانب الآخر ، إلا أن الواجب الاسلامي لحكومة باكستان أيضا هو أنه إن لم ترسل زهورا فيجب على الأقل أن تتوقف عن إرسال الأسلحة الى أفغانستان ، الأمر الذي استمر خلال السنوات العشر الماضية .

لقد نشرت صحيفة "ديلي جانغ" الصادرة في باكستان ، في مستهل نيسان/أبريل ، اقتباسا عن والي خان ، أن باكستان تعامل أفغانستان على أنها المقاطعة الخامسة لها ، وتحاول أن تقيم حكومة من صنعها في كابول .

والمشكلة هي أن أفغانستان ليست المقاطعة الخامسة لباكستان . وليس لباكستان الحق في فرض حكومة من صنعها على أفغانستان . فأفغانستان هي بلد الأفغان الأحرار الذين يتمتعون بخمسة آلاف سنة من التاريخ وبالتقاليد الوطنية المحبة للحرية . إن الأفغان أمة فقيرة ولكنها أبية ومحبة للحرية . وقد عاشت خلال تاريخها الطويل في حرية وسوف تظل تعيش في حرية مستقبلا . إن شعب أفغانستان الباسل وقواته البطولية المسلحة لن يسمحوا لأي بلد بتحويل قمم هندو كوش الشامخة الى منطقة نفوذ لها ، وسيحاربوا حتى آخر قطرة من دمائهم . وتاريخ أفغانستان يشهد على أنه عندما راودت الامبراطوريات العظيمة سابقا مثل هذه الخطط تجاه أفغانستان ، أجبرت دواما على التخلي عنها نظرا للمقاومة الأفغانية العنيفة .

ويبدو أن باكستان لا تزال تتابع خطط اللواء ضياء الحق بشأن أفغانستان . وقد ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" ما يلي في افتتاحية العدد ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ مقتبسة من سيليغ هاريسون المفكر الأمريكي في مقابلة له مع اللواء ضياء الحق :

"لقد اكتسبنا الحق في أن يكون لنا نظام ودي في كابول ، ولن نسمح له بأن يكون كما كان في الماضي ..." .

هذا "الحق" لا وجود له في القانون الدولي . ولا يمكن لاي بلد اكتساب الحق في تقرير شكل حكومة بلد مجاور ، حتى وإن كان قد استمر في التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لذلك البلد تحت ستار الصداقة لمدة عشر سنوات . إن التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة ليس حقا . إنه انتهاك للقانون الدولي .

إن جمهورية أفغانستان مستعدة لإقامة علاقات وثيقة لحسن الجوار والصداقة والتعاون مع باكستان وغيرها من البلدان المجاورة . إلا أن هذه العلاقات ينبغي أن تقوم على أسس الحقوق المتساوية والاحترام المتبادل وعدم تدخل أي بلد في الشؤون الداخلية للبلد الآخر ، وليس على أساس فرض نفوذ بلد على البلد الآخر . إن الشعب الافغاني ، وحكومة جمهورية أفغانستان ، والقيادة الحالية للبلد يتبعون سياسة تكفل بقاء أفغانستان بلدا يتمتع بالحرية والاستقلال والحياد وعدم الانحياز وتهدف الى مصادقة جميع بلدان العالم ، وخاصة البلدان المجاورة التي لا تقع تحت سيطرة أي بلد آخر . وتبني أفغانستان الحرة المستقلة هذه سياستها على أساس رغبة الشعب الافغاني والمصلحة الوطنية العليا للبلد ومعتقدات الدين الاسلامي الحنيف وتقاليد الشعب الافغاني وعاداته الراسخة ، كما تأخذ في اعتبارها في الوقت ذاته المصالح الشرعية لجيرانها وبلدان العالم الاخرى وخاصة البلدان المشتركة في المسائل الخاصة بالإقليم .

إن مواصلة سياسة العدوان والتدخل التي اتبعها رئيس جمهورية باكستان السابق والتي يتبعها الآن العسكريون الباكستانيون ضد أفغانستان ، لا تحظى بتأييد شعب باكستان الذي يكن المشاعر الدينية والاخوية العميقة لشعب أفغانستان .

لقد أدلى أصغر خان ، زعيم حزب "تحريك استقلال" بباكستان ببيان للصحفيين المحليين والأجانب في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩ يحذر فيه من أن استمرار سياسات الماضي الخاطئة ضد أفغانستان يشكل خطرا على أمن باكستان نفسها ، وأضاف :

"بدلا من التوصل الى حل سلمي لمشكلة أفغانستان يقوم على اتفاقات جنيف ، يجري البحث عن حل عسكري وتبذل الجهود لقهر أفغانستان ."

وقال روزي خان عضو اللجنة المركزية ماهازي أزادي (جبهة التحرر) أنه لا يجوز استخدام أراضي باكستان لسفك الدماء بين الأفغان . ولا يجوز لباكستان أن توفد أفراد القوات العسكرية وقوات الميليشيا والمتطرفين المسلحين لمحاربة الأفغان .

هل هناك دليل أقوى من بيانات السياسيين الباكستانيين بشأن عدوانها وتدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان ؟ وهل يمكن القول ، بالرغم من هذه البيانات ، أن معاناة شعب أفغانستان الناتجة عن حرب عقيمة بين الأشقاء يشترك فيها أفراد القوات العسكرية وقوات الميليشيا بشكل مباشر ، ليست ناتجة عن العدوان ؟ إن المادة ٣ لتعريف العدوان الذي أقرته الجمعية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ تقول :

"تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية ، سواء بإعلان حرب أو بدونه ...

"ارسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة ..." . (قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) ، المادة ٣ ، الفقرة (ز))

وطبقا لهذا التعريف فإن تسليح الجماعات المسلحة المتطرفة وتجهيزها وانطلاقها من أراضي باكستان الى أفغانستان ، وبصفة خاصة الاشتراك المباشر لأفراد القوات العسكرية وقوات الميليشيا الباكستانية في العمليات العسكرية حول مدينة جلال اباد لا يشكل إلا العدوان . وطلبنا لعقد جلسة لمجلس الأمن للنظر في هذا العدوان يتفق تماما مع المادتين ٣٤ و ٣٥ (١) من ميثاق الأمم المتحدة . ويحدونا الأمل ألا تتجاهل هذه الهيئة العظيمة والموقرة بالأمم المتحدة الحالة المتأزمة التي نشأت نتيجة لاعتداء باكستان على أفغانستان ، وألا تفعل ما يمكن أن يشجع المعتدين .

إن المخطط الذي رسمته دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية لشن هذا العدوان على أفغانستان قبيل انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان وفي أعقابه ، قد تسبب في معاناة شعب أفغانستان معاناة شديدة ولا سيما السكان المدنيين .

وقد تكوّن هذا المخطط من عدد من أشد التدابير اللاإنسانية الموجهة ضد شعب أفغانستان بهدف تصدير حكومة عميلة الى أفغانستان تحولها فعلا الى مقاطعة خامسة تابعة لباكستان عن طريق إنشاء اتحاد فدرالي مع هذا البلد .

وقد بدأ تنفيذ هذا المخطط بشن هجوم صاروخي مكثف على المدن الأفغانية . وأُطلقت المئات من القذائف الصاروخية على عدد كبير من المدن في شرق أفغانستان وجنوبها كل يوم على مدى فترة طويلة . وسقط العديد من السكان المدنيين بما فيهم النساء والأطفال والشيوخ ، ضحايا لهذا العدوان الغاشم . وبعد عام واحد من توقيع اتفاقات جنيف كانت قد أطلقت ٧٣٠ ٤٣٢ قذيفة من القذائف الصاروخية والمدفعية وقذائف الهاون وغيرها من قذائف الأسلحة الثقيلة على المدن الأفغانية المزدحمة بالسكان . ونتيجة لهذا الإجراء الوحشي قُتل ٢٢٣ ٢ شخصا وجُرح ٧٧٥ ١٣ شخصا منهم ٥٠٥ ١ أطفال . وتبلغ الخسائر المادية الناتجة عن هذه الأعمال الإرهابية البلايين من الدولارات ، وهو أمر مؤلم حقا لبلد من أقل البلدان نموا كأفغانستان .

والهدف من وراء هذا العدوان الغاشم على المدن هو إرهاب السكان المدنيين وإضعاف مقاومة الشعب للمتطرفين المسلحين . وفي نفس الوقت ، قبيل يوم ١٥ شباط/فبراير أغلقت بعض البلدان الغربية سفاراتها في كابول بحجة اعتبارات أمنية ، وهو إجراء كانت أهدافه الدعائية والنفسية واضحة تماما .

وكان تشكيل ما يسمى بمجلس الشورى الاستشاري لتحالف السبعة في راولبندي جزءا آخرا من المخطط الذي سبق أن رسمته دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية . وقد انعقد المجلس على عجل تحت ضغط دائرة الاستخبارات وبتمويل مقدم من المملكة العربية السعودية ، رغم أنه كان من الصعوبة بمكان إخفاء الخلافات العميقة بين أعضاء التحالف . وأُجبر مجلس الشورى على الموافقة على ما سُمي بالحكومة المؤقتة . وكان استخدام الدولارات النفطية السعودية لشراء مشاركين فيما يدعى بالشورى متمشيا مع سياسة العسكريين الباكستانيين الذين كانوا يحاولون دائما كفالة المصادر المالية الأمينة بغرض تدريب القوات المتطرفة وتزويدها بالمعدات . إلّا أن هذه السياسة قد

زادت من نفوذ البلدان الواقعة خارج الإقليم في شؤون اقليمنا وعقّدت المشكلة داخل أفغانستان وحولها .

وقد نشرت صحيفة "ديلي اندبندنس" في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ما يلي حول الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية :

"كان من دواعي القلق أخيرا ، الانشطة التي قامت بها مجموعات حرب العصابات الوهابية التي تساندها السعودية ، وقد ازداد عدد أعضاء هذه المجموعات نظرا للمتطوعين من العرب الذين كانوا يستبعدون من القتال فيما مضى ، أما الآن فإن الباكستانيين يسمحون لهم بذلك لرفع شأن المجموعات الافغانية الإسلامية المتطرفة للغاية . وقد حلفوا اليمين ألاّ يأخذوا أي مساجين" .

وعلى هذا فإن المملكة العربية السعودية تتواطأ مع العسكريين الباكستانيين لبذل كل الجهود اللازمة لتنفيذ خطتها الهادفة الى تعميم مذهب ديني معيَّن هو الوهابية ، وهو مذهب غريب على المسلمين الافغان ، السنة والشيعة على السواء . ويستهدف هذا زيادة نفوذ المملكة العربية السعودية في إقامة حكومة أفغانية في المستقبل .

وتواصل المملكة العربية السعودية اتباع هذه السياسة تحت ستار دعم الإسلام ، بينما أن الحقيقة هي أنه طبقا للعقيدة الاسلامية يكون من المتوقع أن تؤدي المملكة العربية السعودية دورها في إنهاء الحرب بين الاشقاء وكفالة السلم والهدوء في أفغانستان الاسلامية وبث روح الإخاء بين قطاعات المجتمع الافغاني الاسلامي .

إن المؤامرة السعودية الباكستانية المشتركة ضد جمهورية أفغانستان ، التي حاولتا عن طريقها فرض أهدافهما الخاصة على المؤتمر الاسلامي ، كانت جزءا آخر من المخطط الذي رسمته دائرة الاستخبارات الباكستانية . وهذا إجراء لا يتماشى ومصالح وحدة العالم الإسلامي . فالعدوان العسكري الباكستاني المباشر على أفغانستان لدعم عملية المتطرفين المسلحين الخاصة بالاستيلاء على مدينة جلال أباد قبيل إتمام انسحاب القوات

السوفياتية من أفغانستان وعقب ذلك مباشرة ، ربما شكّل الجانب الأكثر مأساوية لمخطط دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية الخاص بتصدير الحكومة التي شكلت في راولبندي الى مدينة جلال أباد . وكان المقرر أن توضع هذه الحكومة هناك لكي تنفذ استراتيجية باكستان الخاصة بإنشاء دولة أفغانية تكون ضعيفة ومتخلفة بدرجة تجبرها على الاعتماد على باكستان .

لكن أكثر الأجزاء وحشية في هذا المخطط كان المقاطعة الاقتصادية لبعض المدن في شرق وجنوب أفغانستان ، ومنها كابول . وقد بذلت المجموعات المتطرفة المسلحة كل جهودها تنفيذا لأوامر دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية لتطبيق هذه المقاطعة . وفي برد الشتاء القارس في كابول الذي وصل الى أدنى درجة له خلال العشرين عاما الماضية ، حاولوا على مدى أسابيع عديدة متواصلة حرمان سكان كابول وعدد آخر من المدن من الحصول على الدقيق والخبز والشاي والزيت والسكر واللحم والوقود ، مما جعلهم في حالة فاجعة تماما . وبينما كان هناك أكثر من مليوني نسمة من سكان كابول ، بما فيهم من أطفال أبرياء وشيوخ ونساء ومرضى ، يعانون من البرد والجوع ، كان المتطرفون المسلحون يستخدمون أكياس الدقيق والسكر ، المسروقة من عربات النقل السائرة على طريق سالانغ ، في بناء الخنادق والتحصينات بناء على أوامر دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية .

وكان الهدف من وراء هذه العملية الوحشية المعادية للإسلام محاولة إجبار الشعب على التمرد على الحكومة ثم إشارة حملة دعائية مفادها أن الشعب لا يؤيد الحكومة وأنها أصبحت في عزلة .

إلاّ أن مخطط دائرة الاستخبارات الباكستانية هذا فشل بفضل المقاومة البطولية لشعب أفغانستان وحكومته وليست له فرصة للنجاح في المستقبل أيضا . وقد اتخذت تدابير دفاعية ضد نيران الصواريخ ، ودافع سكان جلال أباد دفاعا باسلا عن مدينتهم تكتب عنه الملاحم البطولية . ورفضت الأغلبية العظمى للبلدان الاسلامية الاعتراف بالحكومة التي شكلت في باكستان . وقد فتحت الطرق بفضل صمود سكان كابول وشباتهم ،

بعد أن تحملوا مصاعب المقاطعة الاقتصادية المفروضة على المدينة ببطولة ووحدة استمرت طوال فترة المقاطعة . وستمر الأعوام وتأتي الأجيال الجديدة ، ولكن التاريخ لن ينسى على الإطلاق هذه الحقبة التي اتسمت بتضحيات الشعب الأفغاني وثباته من ناحية ، وعدوان باكستان وتدخلها والجرائم التي اقترفها المتطرفون المسلحون من ناحية أخرى .

لقد أوضحت الأحداث الواقعة خلال الشهرين الماضيين بجلاء أن دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية كانت على خطأ تام في خططها المرسومة للتوصل الى هدف يستحيل بلوغه . لقد كان كل ما حققته هو تكثيف الحرب التي لا معنى لها بين الأشقاء في أفغانستان وسفك دماء مئات آخرين من الأفغان . وكانت نتيجة هذه الحسابات الطموحة الخاطئة أن اختارت باكستان حلا عسكريا لا مستقبل له ولن يجلب سوى المزيد من إراقة دماء الأفغان والمزيد من تخريب بلدهم . ونتيجة لاختيار الحل العسكري تبذل باكستان كل ما في وسعها للحيلولة دون المصالحة الوطنية وإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة في أفغانستان .

إلاّ أن على باكستان أن تفهم أن سفك دماء الأفغان سيؤثر على الحالة في باكستان وفي المنطقة وسيلحق الضرر بالعلاقات بين البلدين الاسلاميين المجاورين ، أفغانستان وباكستان مستقبلا . وتبيّن الشواهد التاريخية بوضوح أنه كلما قام الجيش الباكستاني ، منذ إنشائه ، بعمليات عدوانية ضد جيرانه ، أصيب بهزيمة شائنة . وقد يمكن لباكستان أن تستخدم الأفغان أنفسهم في الخط الأول للمعركة لفترة من الوقت تواصل فيها عدوانها ضد أفغانستان . إلاّ أن الشعب الأفغاني سيتبين عما قريب النية الحقيقية للعسكريين الباكستانيين .

لقد قال ممثل باكستان أن ما يدعى بالحكومة المشكّلة في باكستان من أجل أفغانستان قد انتخبت عن طريق اقتراع سري أجراه مجلس الشورى الاستشاري المنعقد في راولبندي في شباط/فبراير ، وهو هيئة مستقلة تمثل قطاعا كبيرا من المجتمع الأفغاني . إلاّ أن المحققين الذين شاهدوا عملية تشكيل هذه الشورى لهم رأي مختلف عن ذلك .

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" اليومية الأمريكية في عددها الصادر في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ما يلي :

"اضطلعت دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية بدور هام في اجتماع مجلس الشورى في الشهر الماضي الذي دعت إليه الأطراف السبعة لتشكيل حكومة أفغانية مؤقتة ..." .

ونشرت صحيفة "فاينانشيال تايمز" في عددها الصادر في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ :

"إن كبار موظفي دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية كانوا يجلسون داخل الشورى ، ويقدمون النصح بصدد الاجراءات .

وقد صرحت الوفود أنه قدم لهم ما يبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ روبية باكستانية (٢٥ ٤٣٠ دولارا أمريكيا)" .

ونشرت صحيفة "لوموند" اليومية الفرنسية في عددها الصادر في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ :

"شكا عدد كبير من قادة المقاومة الأفغانية من الضغوط المستمرة التي كانت تمارسها المخابرات العسكرية الباكستانية عليهم أثناء انعقاد الشورى ... وببساطة فقد تم شراء عدد كبير من أعضاء الشورى" .

هذه هي الصورة الحقيقية لما يسمى بالمجلس والحكومة المؤقتين اللتين تحاول دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية فرضهما على شعب أفغانستان بالوسائل العسكرية . ومع ذلك لا بد من ملاحظة أن الضغط الباكستاني على تحالف السبعة سيكون من شأنه تعميق الخلاف بين التحالف وهذا سيؤدي بدوره الى تعقيد الحوار الداخلي في أفغانستان بين مختلف فئات المجتمع الأفغاني وقيام حكومة عريضة القاعدة . ومما هو أكثر أهمية أن في إمكان أي بلد أن يقيم ، إذا شاء ، مثل هذه الحكومة لبلد مجاور على أرضه . ومجلس الشورى الذي أنشئ بطريق غير ديمقراطي لا في أفغانستان ولكن على أرض أجنبية ، لا يمكن أن يمثل شعب أفغانستان . ولا يملك هذا المجلس السلطة بإنشاء حكومة لشعب أفغانستان . إن المجلس الذي اجتمع دقائق قليلة واجه بعدها الاضطراب أنشأ في البداية حكومة اختارتها دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية ، وتحت ضغط شديد منها ، ثم فُضّ مباشرة . إذا كانت دعوى السيطرة على الجزء الاكبر من أرض أفغانستان صحيحة كان ينبغي إنشاء هذا المجلس داخل أفغانستان وليس في أرض أجنبية . والحقيقة أن ما تسمى بالحكومة المؤقتة التي أنشأها مجلس الشورى استطاعت التسلل الى مناطق داخل حدود أفغانستان لبضع ساعات فقط ، ثم أسرعت بالعودة الى باكستان لتكون تحت جناح دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية .

إن الحكومة التي أنشئت في باكستان ، والتي ينقصها كل أساس قانوني ، والتي لا يزال يتعين عليها أن تتفق مع دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية لتأليف أعضاء الوزارة ، قد رفضتها فئات من المعارضة ، وعدد كبير من القادة ، وأغلبية اللاجئين في البلدان المجاورة ، وكذلك في أوروبا ، وفي الولايات المتحدة ، والجماعات السياسية ، وشعب أفغانستان . وقد جاء في جريدة "فاينانشال تايمز" في عددها الصادر في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ ما يلي :

"وفي نفس الوقت قامت مظاهرات واسعة ضد مجلس الشوري في بشاور وكويتو ، حيث يوجد معظم اللاجئين الأفغانيين في باكستان البالغ عددهم ٣,٥ مليون نسمة ، وادعى المتظاهرون أنه لا يمثلهم وأنه خاضع لباكستان والأصوليين ولا يملك شرعية إقامة حكومة من اختيارهم" .

ولا بد أن يذكر أن الصحافة العالمية قد أفادت أيضا سحق هذه المظاهرات على أيدي العسكريين الباكستانيين والاصوليين المسلحين المتمركزين في باكستان .

والحقيقة أن هذه الحكومة العميلة صنيعة باكستان التي تأخذ تعليماتها من الجنرال حميد غول رئيس دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية تنقصها النظام السياسي المدني ، وغير قادرة تماما على إنشاء نظام اداري فعّال يضمن الامن ، ويخلق الظروف المناسبة للحياة والعمل ، وحفظ النظام بين أفرادها المسلحين ، واحترام الالتزامات الدولية .

إن الحرب التي دارت حول مدينة جلال أباد ، والتي استمرت عدة أسابيع هي مؤامرة باكستانية وعدوان منها . إن أعضاء القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان ، من الجندي البسيط الى القائد ، رحبوا بالاستشهاد ، ولكنهم رفضوا الاستسلام ، أو قبول الهزيمة . وببسالة وبطولة ملحوظتين هزموا المؤامرة الباكستانية . وفي تقرير بعث به هنري كام مراسل نيويورك تايمز من إسلام أباد في ١٦ نيسان/ابريل ، ونشر يوم الاحد بتاريخ ٢٣ نيسان/ابريل ، فضح المؤامرة الباكستانية كاملة التي استهدفت العدوان والتدخل ضد شعب باكستان ، وكشف تفصيلات قرار حكومة باكستان بمهاجمة مدينة جلال أباد . وفي ضوء هذه الحقائق لم يعد في الاستطاعة إخفاء الحقيقة ، أو خداع الرأي العام العالمي . وفيما يلي نص التقرير :

"الباكستانيون يأمرون الثوار الأفغان بشن الهجوم - مبعوث الولايات المتحدة حاضر أثناء اتخاذ القرار - الخطوة تتم بواسطة فريق بوتو دون حضور الأفغان - توقف الهجوم :

"إسلام أباد ، باكستان ، في ١٤ نيسان/ابريل . إن الهجوم المباشر الذي شنته قوات المتمردين على مدينة جلال أباد الشرقية الرئيسية قد أمرت به رئيسة الحكومة السيدة بنازير بوتو في اجتماع ضم كبار القادة المدنيين والعسكريين في باكستان ، وفي حضور السفير الأمريكي ، وذلك طبقا لما ذكره أحد الباكستانيين المشتركين ، وغيره من المسؤولين الباكستانيين .

"ولم يحضر أحد من الأفغانيين الاجتماع الذي انعقد في ٥ آذار/مارس ، وقد أُتخذ القرار بشن الهجوم على الرغم من معارضة مدير دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية . وقد فشل الهجوم وتحول الى حصار مكلّف ، وأثار الشك في قدرة المتمردين في تحقيق انتصار مبكر ، أو أي انتصار ضد حكومة كابول التي يدعمها السوفيات .

"ما تعتقده باكستان :

"كانت باكستان تعتقد أن انتصارا عسكريا كبيرا من شأنه أن يعزّز هذه الفرص . علاوة على هذا ، قيل لحكومة بوتو منذ شهور عديدة من ادارة مخابراتها ، وكذلك من حليفتها أمريكا ، أن المدينتين الأفغانيتين جلال أباد وكاندهار ، الواقعتين في أقصى الطرف الشرقي ، ستسقطان لا محالة في أيدي المتمردين بعد أسابيع من الانسحاب العسكري السوفياتي ، مما يمهد الطريق للاستيلاء على العاصمة كابول بعد ذلك بقليل .

"وبعد أن أصبح انسحاب الجيش السوفياتي أمرا مؤكدا بعد التوقيع على اتفاقات جنيف منذ عام بين باكستان وحكومة كابول ، وهي الاتفاقات التي أيدتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أصبح سيناريو إسقاط الرئيس نجيب الله نظرية يكاد يكون مفروغا منها لدى المخابرات الباكستانية والأمريكية .

"شعبة عسكرية :

"وصرح مسؤول باكستاني رفيع المستوى بأنه لم يحضر اجتماع آذار/مارس أي أفغاني لأن دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية مسؤولة عنهم .

"وكان يشير الى المدير الباكستاني العام لدائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية ، وهي شعبة من الجيش الباكستاني ، ومنذ التدخل السوفياتي عام ١٩٧٩ ، كانت الدائرة هي التي شكّلت قيادة المتمردين الأفغانيين ، وألّفت تحالف أحزاب المتمردين السبعة المتمركزة في مدينة

بشاوار الباكستانية ، الذي يوجّه الصراع إسميا ، وكان بالفعل يقود العمليات العسكرية والسياسية وينسّق بينها .

"ولما كانت الولايات المتحدة ، في رئاسة الرئيس جيمي كارتر ، قد ألقت بدعمها العسكري الكامل خلف المتمردين ، كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الشريك الرئيسي للهيئة الباكستانية . وكانت تنقل الأسلحة والعتاد والأموال المقدمة من أمريكا الى الثوار عن طريق الهيئة الباكستانية .

"نقطة تحول - الأمر بالهجوم على جلال أباد :

"وقد دفعت اعتبارات سياسية وعسكرية السيدة بوتو الى اتخاذ قرارها بإصدار التعليمات الى شعبتها العسكرية بإصدار الأمر بالهجوم على جلال أباد ، وفقا لما يقوله مسؤولون باكستانيون .

"وقد انعقد اجتماع آذار/مارس بعد وقت قصير من تحويل تحالف الأحزاب السبعة الى حكومة أفغانية مؤقتة ، وقبيل اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي في المملكة العربية السعودية . وكانت باكستان ، والمملكة العربية السعودية ، وهي الممول الرئيسي الثاني للمتمردين ، يريدان من المؤتمر أن يعطي مقعدا للحكومة الجديدة على أمل تعزيز فرصها في الحصول على القبول الدولي .

"ووفقا لما قاله أحد المشتركين ، أن الجنرال حامد غول المدير العام لدائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية نصح المجتمعين ضد الهجوم . وقيل إن دائرة الاستخبارات تعتقد أن جماعات المتمردين المتصارعة تعجز عن القيام بهذه العملية من الحرب التقليدية كالاستيلاء على مدينة كبرى في هجوم خاطف .

"علاوة على ذلك ، كان من المعروف أن الدائرة تعتقد أن الولايات المتحدة لم تزود المتمردين بالأسلحة الثقيلة الضرورية لشن هذا الهجوم .

"وبدلا من ذلك ، اقترح الجنرال القيام بحملة استنزاف مطوّلة شيئا ما على الطرق الموصّلة من المدينة الى كابول ، تقترن بمحادثات مكثفة بين الحكومة وضباط المتمردين بقصد استسلام المدينة .

"ووفقا لما قاله أحد المشتركين ، عارض هذا الاقتراح أحد المساعدين المقربين من السيدة بوتو ، وهو رجل تثق فيه بشكل خاص في الشؤون العسكرية والافغانية . وهو السيد نصر الله بابار ، الجنرال المتقاعد ، الذي كان موضع ثقة والدها ، السيد ذو الفقار على بوتو ، رئيس الوزراء الراحل ، وكان من كبار القادة على الحدود الافغانية في الوقت الذي تمت فيه الاتصالات الباكستانية الأولى ببعض قادة المتمردين الحاليين .

"ووفقا لما قاله الشخص الذي كان مشتركا في الاجتماع ، أبلغ الجنرال بابار المجتمعين أنه قد مرَّ وقت طويل منذ تم الانسحاب السوفياتي في ١٥ شباط/فبراير دون انتصار ملحوظ للمتمردين . ومرور الوقت هذا يساعد على تلاشي ذكريات التدخل السوفياتي ، ويؤدي الى إلقاء اللوم على باكستان لمواصلة الحرب التي نفض السوفيات يدهم منها .

"وقد ساد هذا الرأي ، وأمرت حكومة السيدة بوتو دائرة الاستخبارات ببدء الهجوم الذي عارضته . ولم يعلم ما إذا كان السفير روبرت ب. أوكلي قد اشترك في المناقشة أو في اتخاذ القرار .

"بدأ الهجوم بشكل جاد بعد ذلك بيومين . وقد ثبت كذب تقديرات الاستخبارات بتحقيق نجاح سريع ، وذلك نتيجة عدم الفاعلية العسكرية للمهاجمين ، وللروح المعنوية القتالية للمدافعين ، ولاستخدام القوة الجوية . ووصل الحصار الى اسبوعه السابع وليست هناك نهاية فورية فيما يبدو .

"قال مسؤول باكستاني كبير على اتصال بالعسكريين إن ادارة الاستخبارات قامت بدورها الحربي في ظل حكم الرئيس محمد ضياء الحق ، وهو جنرال قتل في حادث تحطم طائرة غامض في شهر آب/اغسطس الماضي . وفي ظل حكم الجنرال ضياء ، الذي حكم باكستان منذ عام ١٩٧٧ ، كانت الدوائر العسكرية والحكومة شيئا واحدا تقريبا ؛ وقد أيد بحماس المتمردين الافغانيين وادارة أجهزة مخابراته لهم .

"ورغم عودة حكومة مدنية منتخبة في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي ، وهي أول حكومة من نوعها منذ أطاح الجنرال ضياء بوالد السيدة بوتو في عام ١٩٧٧ وقام بشنقه في عام ١٩٧٩ ، تواصل الادارة سيطرتها على سير الحرب . وقال الجنرال بابور في أحد أحاديثه إن السيدة بوتو تميل بقوة الى السياسة العسكرية المتعلقة بافغانستان لانها تطورت في ظل حكم والدها .

"وذكّر بأن قادة العصابات هؤلاء ، مثل غلب الدين حكمتيار وبرهان الدين رباني ، سعوا الى اللجوء الى باكستان بعد المشاركة في أعمال الشغب ضد الحكومة في كابول في عام ١٩٧٤ .

"وقال المفتش العام السابق لحرس الحدود ومحافظ الاقليم الشمالي لقد أخذناهم تحت جناحنا لاننا عرفنا أنه في يوم من الايام ستكون هناك متاعب في أفغانستان ، و 'أردنا أن نبني قيادة للتأثير على الاحداث' .

"وقال إن الولايات المتحدة كانت تمول أيضا أولئك القادة المحتملين منذ عام ١٩٧٣ وإنها أخذت السيد حكمتيار "تحت مظلتها" قبل التدخل السوفياتي بأشهر .

"وقالت السيدة بوتو في حديث أجري معها في مكتبها في مدينة راولبندي ، العاصمة العريقة الثانية ، 'لسوء الحظ أن مشكلة أفغانستان لم تحل' . وأشارت الى مشكلة اللاجئين الأفغان في باكستان الذين قالت إن عددهم يصل الى ٣,٦ ملايين .

"وواصلت رئيسة الوزراء قائلة 'نود لهؤلاء اللاجئين أن يعودوا الى وطنهم' ، 'ولكن من سوء الحظ أن هناك حربا داخلية تجري' .

"لقد تنبأت ادارات الاستخبارات الباكستانية والامريكية بشكل مستمر بأنه لن تكون هناك حرب داخلية كبرى بعد الانسحاب السوفياتي لأن حكومة نجيب الله ستسقط لعدم شعبيتها وكونها نظاما فُرض من الخارج .

"وقال مسؤول قريب من رئيسة الوزراء إن حكومتها جعلت دور باكستان في الحرب ولأول مرة 'تحت نوع من التأثير السياسي' . وأطلق المسؤول على الدور المدني 'سيطرة سياسية جزئية' .

"ثم شرح المسؤول هذا بقوله 'وكواقع سياسي فإننا نعترف بنفوذ العسكريين ، بغير شك' . ومضى قائلا ومع ذلك ، فإننا لا نريد أن ندفع به الى ما وراء نقطة معينة . واذا كانت النقطة تتعلق بافتراضين مختلفين ، فإنني لا أظن أن الجناح السياسي يريد أن يتدخل الى هذا الحد .

"إن الوقت متأخر تماما ، فإذا قمنا بذلك ، ولم ننجح ، وإذا لم يتحقق ما يراد فسيوجه اللوم الينا . ولذلك من الأفضل أن نعطي مطلق الحرية للذين يعالجون الموقف' .

ادارة الحرب - باكستان تقرر والولايات المتحدة الى جانبها :

"إن قرار جلال أباد يوضح كيف تدار حرب المجاهدين ، أو المغاوير الاسلاميين في سبيل الله كما يسمون أنفسهم . إن القرارات الكبرى تضعها باكستان في غياب الأفغان ولكن بحضور الامريكيين .

"ومع أن دور ادارة الاستخبارات في الحرب معروف للجميع ، وإن كان غير معترف به علانية ، فإن الدور الذي تضطلع به الوكالة الامريكية أقل

وضوحا ، وهو موضوع لكثير من التكهنات هنا . إن الكثيرين من الباكستانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة ، بوصفها دولة عظمى ، هي التي تدير الأمور ، ولكن بعض المسؤولين الباكستانيين والدبلوماسيين الأوروبيين قالوا إن هذا ليس صحيحا . لكن الاتحاد السوفياتي وحكومة كابول ظلا لسنوات يقولان إن قوات العصابات تخضع خضوعا مباشرا لحكومة إسلام أباد .

"وأحد الغربيين من ذوي المعرفة قال إن ادارة الاستخبارات لا توزع أسلحة فقط وإنما امدادات غوث انساني تقدمها الولايات المتحدة وفقا لصيغة خاصة بها . وقال مسؤولون سياسيون في مجموعات أفغانية معتدلة إنه حتى وقت تكوين الحكومة المؤقتة فإن المسؤولين في ادارة الاستخبارات وجهوا في الواقع جميع اجتماعات التحالف . وهم يفعلون ذلك عندما تجتمع الحكومة الجديدة التي تضم نفس القادة ، وهذا ما قاله أحد الأفغانيين .

"إن البلدان التي تؤيد رجال العصابات تنتقد الحكومة المؤقتة لبطئها في العمل كنظام وفي التحرك داخل البلد . وبعض المسؤولين فيها يعزون ذلك الى استمرار الريبة بين القادة . ومع أنه قيل أن رئيس الوزراء عبد الرسول سياف ، وهو من المتطرفين وثيقي الصلة بالمملكة العربية السعودية أكد ولاءه للرئيس صبغة الله مجددي ، فإن مسؤولا أجنبيا على اتصال بالاثنين قال إنه ليس هناك ما يظهر ما اذا كان رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء هو الذي سيكون قائد النظام .

"إن الأفغانيين المعتدلين والغربيين الذين يتعاطفون معهم يخشون أنه متى تم نقل الحكومة المؤقتة الى داخل البلاد ، فإن القادة الاسلاميين الاكثر حماسا الذين يفضلهم العسكريون الباكستانيون سيستعملون تفوقهم العسكري للسيطرة على السلطة . وقالوا إن مثل هذا التحرك سيحبذه العسكريون الباكستانيون ووكالة الاستخبارات المركزية التي وصف موقفها مسؤول عليم بالامور بأن 'الذين حاربوا ليكسبوا الحرب ينبغي أن يديروا البلاد' .

"واختلف على ذلك دبلوماسي غربي . قال إن هذا قد يكون ما رمي اليه الرئيس ضياء ولكن السيدة بوتو تعرف أن أي نظام عميل لباكستان لن يبقى في كابول . ومع ذلك فإن الكثيرين من المعتدلين الافغان يعتقدون أن العسكريين لديهم قوة أكبر من رئيسة الوزراء المدنية وأن أفكار الجنرال ضياء لا تزال موجودة بين العسكريين .

"لقد قيل مرة 'إن حلم الرجل الذي مات هو كابوسنا' .

"وقال أحد المسؤولين في الحكومة المؤقتة وهو يناقش الموقف الامريكي بالنسبة لمن ينبغي له أن يدير أفغانستان بعد الشيوعية 'إن ما هو هام بالنسبة للولايات المتحدة هو مستقبل العلاقات الامريكية الباكستانية' .

"وفيما يتعلق بسيطرة باكستان الحالية على رجال العصابات ، فإن بعض المسؤولين الباكستانيين والغربيين أكدوا أن هذه السيطرة لن تضعف ما لم تحكم الحكومة المؤقتة من داخل أفغانستان .

"وقال مسؤول باكستاني كبير إن باكستان لهذا السبب لن تعترف بالنظام الذي أنشأته . وقالت السيدة بوتو وهي تقدم السبب الرسمي إننا لم نعترف بها لأننا نريد احترام اتفاقات جنيف . ووفقا لاتفاقات جنيف ، فإن باكستان وأفغانستان تتعهدان بعدم تدخلهما في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

"وقال المسؤول المقرب من رئيسة الوزراء إنه حتى يُعترف بتلك الحكومة فإن باكستان تتوقع أن 'تتصرف كحكومة وليس كتحالف' وأن تسيطر على بعض الاراضي في أفغانستان وتدافع عنها بدلا من أن تتمركز هنا .

"وقال المسؤول أيضا إن باكستان لم تُرِد 'أن تترك في وضع محرج' وإنها لن تعترف بالحكومة المؤقتة حتى تقوم بذلك الولايات المتحدة والصين .

"وقال مسؤول باكستاني كبير إن ادارة الاستخبارات تختلف مع الحكومة في ذلك . وقال إن الادارة ترى أن الاعتراف الفوري كان يمكن أن يؤدي الى تجنب الحصار المكلف لجلال أباد بتشجيع الارتداد .

"إن عدم وجود الحماس للاعتراف بالحكومة المؤقتة شاهد على التغيير العام من التفاؤل الامريكي والباكستاني السابق القائم على معلومات استخبارات مفرطة في التفاؤل . لقد قال أحد المسؤولين الكبار بوزارة الخارجية وهو يحاول أن يبدو متفائلا 'إن معلوماتنا بأن نظام كابول لا يمكن أن يستمر أكثر من ستة الى ثمانية شهور لم يثبت خطأه بعد'" .

"لكن كبار المسؤولين بدأوا يتقبلون الفكرة التي يرفضها رجال العصابات بأن حكومة نجيب الله يمكن أن تُمنح دورا في حل سياسي .

"وقال المسؤول بوزارة الخارجية إن السيدة بوتو أخبرت السيد ادوارد شيفاردنادزي وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بأن زعماء العصابات لن يتفاوضوا مع نظام كابول وقال إنها تعتقد أنه لن يبقى . وقال وزير الخارجية السوفياتي أن هذا توقع غير دقيق .

"وقال المسؤول 'وأجابت رئيسة الوزراء بأن المسألة مسألة توقعات' . و 'إذا ثبت خطأ تصور المجاهدين ، سيكون من الضروري إعادة النظر في الموضوع' . (صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ الصفحتان ١ و ١٦)

وورت المقالة الآتية في صحيفة "نيويورك تايمز" أيضا :

"بالنسبة للولايات المتحدة ، دور حاسم في أفغانستان :

"إسلام أباد ، باكستان ، ١٦ نيسان/ابريل - إن اعتماد العسكريين الباكستانيين على الأسلحة والأموال الامريكية للمتمردين الافغانيين يعطي الولايات المتحدة دورا حاسما ، حتى وإن كانت القرارات التكتيكية والتنسيق أمورا تقوم بها باكستان .

"قال صحفي باكستاني مطّلع ذو اتصالات بالمسؤولين إنه عن طريق التعاون الودي الطويل ، فإن ادارات الاستخبارات والدوائر العسكرية الباكستانية والأمريكية متفقة تماما .

"وتميل كلتاهما ، حسبما يعتقده المفاورون الافغان غير الراضين على سيطرة المتطرفين المسلمين داخل تحالف مجموعات المفاورين السبعة ، ويؤيدهم في هذا الاعتقاد بعض المسؤولين الباكستانيين والغربيين ، الى تفضيل أشد المجموعات الدينية حماسا عند توزيع الأسلحة والأموال .

"لقد قال مسؤول باكستاني كبير ان ذلك صحيح ، ولكن لأن لدى الكثير من المجموعات المحفزة دينيا سجل قتال أفضل ولأنها أكثر انضباطا ، فانها لم تحول الامدادات لمكاسب خاصة وكانت أفضل تنظيما في استيعاب واستخدام الأسلحة التي تتلقاها . لقد قال ان هيئة الاستخبارات قد أنشأت (نظاما علميا) لقياس الأداء فيما يتعلق بتلك المبادئ .

"اقتسام الأسلحة :

"قال المسؤول إنه في ظل النظام القائم فان غلب الدين حكمتيار ، أكثر المسلمين تشددا ، لم يتلق النصيب الاكبر . وقد قال ان نصيبه كان ١٩ في المائة من المجموع ، أقل بقليل مما تتلقاه المجموعة التي يرأسها برهان الدين رباني ، وهو حزب اسلامي متطرف يتلقى نصيب الأسد .

"وأشار المسؤول الى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد حثت الاستخبارات الباكستانية على كبح جماح السيد حكمتيار الذي اعترف بأنه لا يلين في نضاله الضروس ، فان نصيبه من الأسلحة لم يخفض . وقال 'لا توجد لدينا أي مشكلة تتعلق بالضبط والربط مع حكمتيار . ان قدرته مثالية . فهو حاد الذهن ويحافظ على الضبط والربط . ولا أنكر أنه قاس أيضا' .

"لكنه قال ان قسوته ما دامت لم يُطلق لها العنان في باكستان فلا شأن للجهاز العسكري الباكستاني بها .

"التوجيه العسكري :

"قال مسؤول رفيع المستوى 'ان التهديد الوحيد بالسيطرة هو دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية' . وقال ان دائرة الاستخبارات أعطت التوجيه العسكري ، وفعلت ذلك في بعض الاحيان بصرامة .

"وقال أيضا انها تحجب شحنات الاسلحة كعقاب للخارجين عن الضبط والربط . وقال لقد توقفت في الآونة الاخيرة امدادات الاسلحة لمدة ثلاثة أشهر عن القوات التي يسيطر عليها حزب يونس خالص بسبب مذبحة سجناء الحرب التي ارتكبتها احدى المجموعات التابعة له في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

"وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة أبدت الولايات المتحدة وباكستان رغبتهما في قيامها بالاضطلاع بمسؤولية أكبر في الحرب والعمل من داخل أفغانستان حيث يزعم المغاورون بأنهم يسيطرون على ٩٠ في المائة من الاراضي . غير أن الباكستانيين والغربيين يتذمرون من أن قادة المتمردين بطيئون في القيام بذلك .

"لقد عُين اللواء يحيى نوروز نائبا لوزير الدفاع ورئيسا لهيئة الاركان لجميع القوات وحثته الولايات المتحدة وباكستان على تسلم مسؤولية توزيع الاسلحة من دائرة الاستخبارات . ولم يفعل ذلك حتى الآن كما ذكر مسؤول باكستاني رفيع المستوى .

"فيما يتعلق بنظام التوزيع :

"لقد ذكر أن الدائرة حثت رئيس الحكومة المؤقتة صبغة الله مجددي على انشاء نظام للتوزيع خاص به . وقال ان الرئيس قد تولى القيام بذلك في ١ آذار/مارس . وفي ١٠ آذار/مارس طُلب مرة أخرى الى السيد مجددي أن يفعل ذلك فوعد بأن يقدم خطته في موعد أقصاه ١ نيسان/ابريل . وقد ذكر المسؤول بأنه لم يفعل ذلك حتى الآن .

"وقال مسؤولون باكستانيون ودبلوماسيون أفغان وغربيون بأن أكثر الاحزاب تمسكا بالاسلام تتلقى نصيب الأسد وربما لم تجد جدوى في اسناد مهمة التوزيع الى السيد مجددي ووزير دفاعه محمد نبي محمدي ، وكلاهما يرأس ما هو معروف بالاحزاب المعتدلة .

"وقال دبلوماسي غربي 'ان هذا لن يحدث بين عشية وضحاها' ".

وفي ظل الحالة الراهنة المعقدة التي نجمت عن عدم تقيد باكستان باتفاقات جنيف وعدوانها وتدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، أصبح دور بعثة الامم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان هاما جدا . وباسم أفغانستان حكومة وشعبا أود أن أعبر عن تقديري المخلص لجميع البلدان التي قدمت الافراد للبعثة .

ولكن على الرغم من البيانات غير المسؤولة التي أدلى بها ممثل باكستان بشأن أنشطة البعثة أود أن أشدد على أنه ، للاسف ، نتيجة للعقبات التي وضعتها باكستان ، لم تتمكن البعثة حتى الآن من اجراء التحقيق في الانتهاكات الباكستانية وفقا للفقرة ٣ من الاجراءات المتوخاة في مذكرة التفاهم . وفي الفترة ما بين ١٤ أيار/مايو ١٩٨٨ و ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ وجهت حكومة أفغانستان الى بعثة المساعي الحميدة ما مجموعه ٤١٧ مذكرة أبلغتها فيها ب ٣ ٤٤٢ حالة محددة من الانتهاكات الباكستانية . وبسبب عدم تعاون باكستان مع البعثة لم يتم التحقيق على الوجه الاكمل بأي من تلك الحالات كما نصت عليها اتفاقات جنيف .

وفي هذا الصدد ، أود أن أسترعي انتباه المجلس الى عدد من الاسئلة التي طرحها الصحفيون الاجانب والمحليون على اللواء رولي هيلمينين ، نائب ممثل الامين العام ، في المؤتمر الصحفي الآنف الذكر الذي عقد في كابول .

طرح مراسل هيئة الاذاعة البريطانية السؤال التالي : "يبدو أن هناك بعض الغموض في ولايتك بالذات في أفغانستان ، ولاسيما بعد انسحاب القوات السوفياتية . ان لديك ولاية تتمثل في المساعدة في عودة اللاجئين . هل لك أن تخبرنا عن ولايتك بالضبط ؟"

والرد التالي هو الاجابة التي قدمها الجنرال هيلمينين :

"كما ورد في اتفاقات جنيف ، تنقسم الولاية الى ثلاث مهمات . وقد انتهت بالفعل احدى هذه المهام - ألا وهي تأكيد انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان . والمهمتان الاخريان ما برحتا قائمتين . الاولى ترتكز على الصك الاول المبرم بين أفغانستان وباكستان والمتعلق بعدم تدخل أحد الطرفين في

شؤون الآخر . والمهمة الثانية المتبقية هي تأكيد العودة الطوعية للاجئين . اننا نضطلع بدأب بالمهمة المذكورة أولا ، ونحقق في شكاوى الطرفين . غير أن مهمة التأكد من عودة اللاجئين لم تبدأ حتى الآن . والجميع يعرف أن اللاجئين ما برحوا في مخيماتهم ولم يتحركوا حتى الآن" .

نعم ، ان العنصرين الهامين للتسوية الشاملة المتوخاة في اتفاقات جنيف - وهما عدم التدخل بجميع أنواعه والعودة الطوعية - لم ينجزا بعد . فباكستان ترفض الاعتراف بمسؤوليتها في هذا الصدد .

وسأل مراسل وكالة رويتر : "ما هي العقبات التي وضعها الجانب الباكستاني أمامكم في مراقبة تنفيذ اتفاقات جنيف ؟

كانت الاجابة كما يلي :

"أعتقد أنك تعرف جيدا الظروف المتعلقة بالمناطق القبلية ومنطقة بلوشستان . انها ليست سهلة جدا إذ أن المسافات طويلة جدا . في فصل الصيف يكون الطقس مزعجا جدا بالنسبة لضباطنا . لقد ذكرت بالفعل أن أكبر مشكلة تواجهنا هي انقضاء الوقت . فعندما نتلقى شكاوى من طرف يكون ذلك بعد انقضاء فترة تمتد من خمسة الى عشرة أيام من وقوع الحادث . وبعد ذلك نبدأ في التخطيط للعمل واجراء المناقشة مع السلطات الباكستانية . فليس بوسعنا الذهاب الى مناطق الحدود اذا لم تكن الشكوى هامة جدا مثل اسقاط طائرة . وهذا شيء مختلف . ولكن ، في الواقع ، يتعين علينا لمجرد الذهاب لمشاهدة القصف ، أو مشاهدة حادث تخريب مزعوم ، أن نقضي في السفر الى هناك نحو ست ساعات في الذهاب وست ساعات في الاياب . ويتعين علينا عندما نذهب الى هناك أن نجمع بين أكبر عدد ممكن من الحوادث في بعض المناطق . وهكذا يكون قد انقضى شهر عادة على كل عملية . هذه هي الصعوبة التي نواجهها تقريبا" .

وسأل مراسل التلفزيون الافغاني السؤال التالي : "هل تقدم السلطات الباكستانية للبعثة نفس التسهيلات التي تقدمها السلطات الافغانية ؟" والجواب :

"نعم . للوهلة الأولى كان لدينا بعض المشاكل مع المؤسسات الحكومية لأنها تستغرق بعض الوقت . ولكن في الوقت الحالي تقدم لنا تسهيلات جيدة جدا . لقد قدمت طلبا لضابط الارتباط الخاص بي في باكستان لتزويدنا بطائرة هليكوبتر للنقل ، لأنه ، كما قلت ، نضيع الكثير من الوقت أثناء التنقل بالسيارات . والوقت المتاح لدينا للتفتيش قصير . فاذا كان بوسعهم تقديم بعض طائرات الهليكوبتر يمكننا أن نوفر الكثير من الوقت وسيتاح لدينا مزيد من الوقت لنقضيه في أماكن التفتيش . غير أنني لم أتلق جوابا حتى الآن . وهذا ما آمل أملا كبيرا في تحقيقه . إذ أنه ورد في اتفاقات جنيف أن من مهمة الحكومة توفير وسائل النقل الضرورية" .

من المهم لنا أن نلاحظ أنه بسبب عدم تعاون الجانب الباكستاني فان بعثة الامم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان لا تستخدم للقيام بواجبها سوى السيارات .

طرح مراسل هيئة الاذاعة البريطانية السؤال التالي : "بوصفك ضابطا أقدم في البعثة ، هل تتلقى دائما اجابات مرضية على هذه الشكاوى ؟ يبدو أن الشكاوى تتوالى . هل تبعث تقارير سرية فقط الى الأمين العام ، وهل تُحفظ الملفات بصورة سرية في الامم المتحدة لاتخاذ بعض الاجراءات التي قد يتقرر اتخاذها في المستقبل ؟ "الجواب : "نعم ، هذا هو الحال ." سؤال : "هل بوسعك أن تقدم لنا بعض الامثلة ؟ "الجواب : "لا" .

ليس من المدهش أن يرضى ممثل باكستان عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان ، وذلك لأن باكستان تنتهك على نحو مستمر اتفاقات جنيف . ونظرا للعقبات التي تثيرها باكستان لم تتمكن أفرقة البعثة من التحقيق حتى من انتهاك واحد وفقا للاجراءات المتفق عليها . وبما أن بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان لم تتمكن من التحقيق على نحو كامل في الانتهاكات الباكستانية ، فإن العسكريين الباكستانيين بالاشتراك مع العناصر المتطرفة المسلحة ارتكبوا جرائم لا إنسانية ضد شعب أفغانستان .

ومن الأمثلة الفظيعة على هذه الجرائم أن قوات الميليشيا والكوماندوز الباكستانية قبضت على مسؤولي الجمارك في جمهورية افغانستان في طورخام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وسلمتهم بعد ذلك إلى الجماعات المتطرفة المسلحة . وقامت هذه الجماعات بتقطيع أجساد ٧٠ من هؤلاء السجناء وأرسلوهم في أكياس إلى افغانستان . ولا يزال ٤٠ من موظفي الجمارك الافغان يعانون في السجون الباكستانية في بشاورا . وقد أرسلت مذكرة في هذا الصدد إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في افغانستان وباكستان ولم نتلق عليها أي رد حتى الآن .

إن الفقرة (أ) '٣' من القسم الرابع من مذكرة التفاهم ، الخاص بإجراءات التفتيش تنص في جزء منها على ما يلي :

"ووفقا للفقرة ٧ ينبغي النظر في التقرير المتعلق بالتحقيق في اجتماع يضم الطرفين يُعقد خلال ٤٨ ساعة من تقديمه . ويقدم نائب ممثل الأمين العام ، في حال غياب الممثل ، مساعيه الحميدة إلى الطرفين ، ويساعد ، في هذا السياق ، في تنظيم الاجتماعات ويشارك فيها . ويجوز له في سياق هذه الاجتماعات ، أن يقدم للطرفين ، اقتراحات وتوصيات تتعلق بالامتثال الفوري والأمين والتام لأحكام هذه الصكوك ، وذلك للنظر فيها واعتمادها" .
(S/19835 ، المرفق ، ص ١٧)

وحتى الآن لم يتم التحقيق في أي شكوى على نحو كامل وفقا للحكم السابق

الإشارة إليه ، نتيجة لعدم تعاون باكستان . وخلال حوالي عام ، ونتيجة لإصرار حكومة افغانستان ، لم يعقد إلا اجتماع واحد للجانبين . إلا أن ذلك الاجتماع عقد على مستوى القائمين بالأعمال وليس على مستوى ضابطي الاتصال للطرفين مع بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في افغانستان وباكستان .

وفي هذا الصدد أود أن أذكر أن إنشاء المراكز الثلاثة في منطقة الحدود ، التي وافقت عليها باكستان حتى الآن ، غير كاف لضمان قيام بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان ، بأنشطتها بفاعلية . لقد طلبنا من الأمين العام أن ينشئ سبعة مراكز في المناطق التي اقترحها الجانب الافغاني . ونظرا لوجود أكثر من ٩٠ ممرا في مناطق الحدود في الشرق والجنوب يستخدمها المتطرفون المسلحون والميليشيات الباكستانية فإن سبعة مراكز يعتبر الحد الأدنى المطلوب ، وهذا هو ما اقترحناه آخذين بعين الاعتبار العدد المحدود من الضباط في بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في افغانستان وباكستان . ونحن على استعداد للتعاون بكل وسيلة ممكنة مع الأمين العام في هذا الصدد .

ونرحب مع التقدير بالملاحظة التي أبدتها ممثلة فنلندا عندما ذكرت في مجلس الأمن ما يلي :

"إذا بدا أن بعض الشكاوى لا يمكن تسويتها حتى بعد التسخير التام لخدمات بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان ، فإن الأمر متروك لأطراف الاتفاقات لتوضح إجراءات الاتفاقات بشأن تناول الشكاوى . وإذا اعترفت الأطراف بأن بعثة المساعي الحميدة لن تتمكن من الاضطلاع بتلك المهمة على النحو الفعال الذي يرضيها ، قد يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات في سياق الاتفاقات القائمة بالفعل" . (S/PV.2855 ، ص ٣١)

أود أن أطلب من باكستان ، هنا في مجلس الأمن ، ليس فقط أن توافق على عقد اجتماعات بين الطرفين خلال ٤٨ ساعة من تقديم الشكوى ، كما ورد في مذكرة التفاهم ، بل وأن تبدأ أيضا في مشاورات مع أفغانستان بشأن بعثة الأمم المتحدة للمساعي

الحميدة في افغانستان وباكستان ، كما اقترحت فنلندا . وإذا توفرت حسن النية لتنفيذ أحكام اتفاقات جنيف ، لن يكون من الصعب بالتعاون بين الطرفين إيجاد سبل ووسائل أكثر فعالية لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في افغانستان وباكستان .

إن مسألة وجود عدد كبير من اللاجئين الافغان في البلدان المجاورة تثير قلقنا الشديد . ونحن نعرب عن امتناننا لجميع البلدان ، وللوكالات المتخصصة وبصفة خاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وللمنظمات غير الحكومية ، التي ساعدت أشقاءنا اللاجئين عدة سنوات . ولسوء الطالع ، وعلى الرغم من جميع هذه المساعدات يعيش اللاجئون الافغان في ظل ظروف قاسية جدا وليس هناك شك في أنهم يأملون في أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن .

إننا ندرك تماما أن اللاجئين الافغان ذهبوا إلى البلدان المجاورة لأسباب مختلفة من ضمنها استمرار الحرب الدموية ومن المؤسف أن باكستان تغرض علينا الحرب من جهة وتعرقل عودة اللاجئين من جهة أخرى .

إننا ندرك أن وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين الافغان يفرض ضغطا كبيرا على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، بيد أن باكستان حققت منافع مالية ضخمة من وجود اللاجئين الافغان . وتعلم باكستان أن عودة اللاجئين الافغان ستكفل للشعب الافغاني إمكانية تحقيق السلم وحل مشاكله الداخلية ، وستؤدي إلى تعزيز القواعد السياسية والاجتماعية لحكومة افغانستان ، وستوفر تأييدا إضافيا للسياسات الانسانية للحكومة . ومع هذا فإن هذه التطورات تتعارض مع رغبات وخطط دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية

تنص المادة الرابعة من الاتفاق الثنائي بين جمهورية افغانستان وجمهورية باكستان الإسلامية بشأن عودة اللاجئين الطوعية على ما يلي :

"لأغراض تنظيم العمليات التي تؤثر في عودة اللاجئين الافغانيين إلى وطنهم بطريقة طوعية ومنظمة وسلمية وتنسيق هذه العمليات والإشراف عليها ، تنشأ لجان مشتركة وفقا للممارسة الدولية الثابتة" . (S/19835 المرفق ص ٩)

وبالمثل تنص المادة الخامسة على ما يلي :

"تتولى اللجان ... تحديد نقاط العبور على الحدود وإنشاء ما يلزم من مراكز العبور" . (المرجع نفسه ، ص ٩)

ووفقا للمادة السابعة من الصك نفسه ينبغي إنشاء اللجان المشتركة فور نفاذ اتفاقات جنيف وقد انقضى عام تقريبا . ولم توافق باكستان حتى الآن على إنشاء تلك اللجان . وإننا مقتنعون أن إنشاء هذه اللجان سيلعب دورا هاما في العودة الطوعية المشرفة للاجئين الافغان الى ديارهم . إننا نطالب باكستان أن تفي بالتزاماتها وأن تنشيء معنا هذه اللجان المشتركة ، ذلك لأن الموقف الحالي لباكستان في حد ذاته يشكل عقبة أمام عودة اللاجئين .

إن بيان ممثل باكستان الذي قال فيه إن حكومة جمهورية أفغانستان حكومة غير مشروعة فرضت على الشعب الافغاني من جانب قوات أجنبية ، لا ينكر فحسب الحقيقة بل إنه يحاول أيضا إضفاء خطة باكستان إقامة حكومة عميلة في كابول . فحكومة افغانستان الحالية ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع أكثر من ٨٠ بلدا وهي عضو نشط في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز وفي عدد كبير من الوكالات المتخصصة وأجهزة عالمية أخرى لها احترامها . وأكدت تلك الحكومة عن طريق الممارسة قدرتها الكاملة على الامتثال لمبادئ الميثاق ومبادئ عدم الانحياز وعلى الاضطلاع بالتزاماتها الثنائية . والمتعددة الأطراف . وإذا كانت هذه الحكومة قد وضعتها بالفعل قوات أجنبية ، لسقطت أو على ألاقل استسلمت للمتطرفين الذين تؤيدهم باكستان ، وذلك بعد انسحاب القوات السوفياتية . إذا كانت الحكومة الحالية حكومة عميلة غير مشروعة لفضلت بالتأكيد حزبها ومصالحها الخاصة ووضعتها فوق مصالح الشعب الافغاني . إذا كانت هذه الحكومة حكومة مفروضة وغير مشروعة لتجاهلت التقاليد الوطنية ، والتقاليد المقدسة للدين الإسلامي ، وتاريخ وثقافة شعبها ولما كان في إمكانها اليوم أن تواجه شعبها أو الشعوب الممثلة حول هذه الطاولة .

والحقيقة أن الحكومة الحالية لافغانستان ، حكومة وطنية ومحبة للسلم تتمتع بثقة سياسية كبيرة في المجتمع الافغاني وبين قطاعات من اللاجئين والمعارضة المسلحة . وهذه الثقة كانت نتيجة الخطوات الشجاعة للقيادة الحالية تحت رئاسة سعادة الرئيس نجيب الله في السنوات الثلاث الماضية .

وتلك القيادة ، التي تحملت مسؤولية قيادة البلاد في قسوة الحرب والمأساة ، قد قامت بتحليل دقيق لأحداث العقد الماضي في أفغانستان واتخذت سياسات جديدة لإنقاذ البلاد من الحرب والدمار ولتحقيق الوفاق الوطني . وقد نفذت وتنفذ في الوقت الراهن تلك السياسات بشجاعة ومثابرة في ظل ظروف بالغة الصعوبة ومعقدة للغاية . إنها نفس القيادة ، التي عجلت ، بإبدائها لحسن نيتها ومرونتها ، بعملية مفاوضات جنيف ووقعت على اتفاقات جنيف ، رغم شكوكها التي كان لها ما يبررها في النوايا الحقيقية لباكستان . وقد نظمت القيادة الحالية في وقت قصير نسبيا دفاعا مستقلا عن البلد ، مهيئة الظروف لعودة القوات السوفياتية من أفغانستان .

والقيادة الحالية هي التي أعدت الميدان لتخلي الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان عن احتكاره للسلطة السياسية ووضعت برنامجا للوفاق الوطني ولإقامة حكومة عريضة القاعدة ، بمشاركة كل الأحزاب والقوى السياسية للشعب الأفغاني . وخلال السنوات الثلاث الماضية تم إدخال تغييرات أساسية في قواعد وبرنامج العمل للحزب ، وهذا لم يكن مهمة سهلة ، في ضوء الحالة المعقدة . وأود أن أعلن بوضوح أن الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان ليس حزبا شيوعيا ولم يكن كذلك في أي وقت من الأوقات . وحكومة جمهورية أفغانستان لا تسير على درب الاشتراكية . ولن نختار هذا النهج لبلدنا انطلاقا من اعتبارات تتعلق بالتقاليد الوطنية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية في أفغانستان ، لأننا نؤمن بأن النظام الاجتماعي والاقتصادي للبلد ينبغي أن يختاره شعب أفغانستان ذاته ، لا هذا الحزب أو ذاك . ولا يحق لأي حزب أن يفرض آراءه ومعتقداته على الشعب والمجتمع .

والحكومة الحالية في أفغانستان حكومة وطنية تعمل على اقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب واقتصاد حر على نطاق البلد . والحكومة ملتزمة تماما بالمبادئ المقدسة للإسلام ، وتقاليد وأعراف الشعب وتاريخ وثقافة أفغانستان . وتعترض الحكومة على أي تطرف يميني أو يساري . وندرك تماما أن شعبنا لا يحبذ أي نظام متطرف ويجل حريته وثقافته وتقاليده وأعرافه .

وفي مجال السياسة الخارجية ، نعارض الانضمام الى أية تكتلات عسكرية أو سياسية ونؤيد الامتثال الكامل بمبادئ عدم الانحياز والحياد النشط والايجابي . ونود أن نرتبط بعلاقات ودية مع كل بلدان العالم ، وبصفة خاصة مع جيراننا والبلدان الكبيرة ، ونرحب بمساعدتها الاقتصادية والمالية والفنية في إعادة بناء البلد وتنمية أفغانستان وتحسين مستوى المعيشة لشعبنا . ولا يمكن لأي شيء بالنسبة لنا - أية أيديولوجية ، أو أي هدف - أن يفوق السلام ووضع حد للحرب بين الاخوة وإعادة بناء أفغانستان وتنمية البلاد واستتباب الحرية والمساواة والاخوة بين كل مواطني البلد وضمان استقلال أفغانستان وسلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية . وفي رأينا أن وسائل تحقيق ذلك الهدف النبيل والوطني تكمن في الوفاق الوطني وفي وضع قاعدة مشتركة من خلال الحوار ، يمكن أن تؤيدها كل القوى والأحزاب السياسية وكل الشخصيات البارزة في المجتمع الأفغاني .

ويحدونا الأمل بأن يساعدنا أصدقاء أفغانستان جميعهم وأصدقاء كل الأفغان في وضع حد للحرب وضمان السلم وتحقيق الوفاق الوطني . وتملي الصداقة علينا وضع حد للقتال بين الأفغان . وقد أثبتنا خلال الشهرين الماضيين انه بالرغم من عدوان باكستان علينا وتدخلها في شؤوننا لدينا القدرة لكفالة الدفاع عن بلدنا ، ولكننا لا نفخر بقتل أشقائنا الأفغان . وبعد عشر سنوات من الحرب والدمار والمعاناة نسعى بإخلاص من أجل السلم والوفاق ومشاعر الأخوة بين جميع الأفغان .

وخلال السنتين الماضيتين شهدت القيادة والحزب والحكومة في جمهورية أفغانستان تغيرات وتطورات شاملة . وإذا كان هناك من يفتقر الى القدرة على تغيير تصوره بالنسبة لحكومة جمهورية أفغانستان ، فهو بالتأكيد لم يراقب بدقة الأحداث والتطورات في أفغانستان . نحن لا نتمسك بالسلطة والمناصب الحكومية بغض النظر عن الثمن . وقد أعلن فخامة الرئيس نجيب الله في مناسبات مختلفة إننا لا نفكر في مراكزنا فقط وإننا على استعداد للتضحية بحياتنا من أجل قضية السلم والهدوء في أفغانستان . وفي نفس الوقت ، ينبغي أن نلاحظ أن القيادة الحالية لجمهورية

أفغانستان تعتبر أن من واجبها الوطني أن تؤيد الحوار بين الأفغان وتشكيل حكومة وحدة وطنية ، لأننا نفهم تماما وبوضوح انه في حالة سقوط الحكومة التي تتولى السلطة حاليا وتلاشيها ، فإن النظام السياسي الوحيد القائم في أفغانستان سيقضى عليه أيضا ، كما أن النظام الاجتماعي في أفغانستان سيتقوض ، وأفغانستان الوطن المشترك لكل الأفغان ، ستواجه الانهيار الكامل وتتخبط في حرب أهلية دموية طويلة الأمد . وفي رأينا أن قبول هذا المصير لبلدنا يعتبر خيانة لوطننا ومصالحنا الوطنية العليا . وفي هذا الصدد ، أود أن أعلن مرة أخرى انه اذا تم احترام وقف إطلاق النار من جانب جميع أطراف الصراع فإن حكومة جمهورية أفغانستان على استعداد لإجراء انتخابات وطنية بأسلوب ديمقراطي في جميع أرجاء البلاد .

في الختام أود باسم حكومة جمهورية أفغانستان أن أتعهد مرة أخرى بأن حكومة جمهورية أفغانستان ستظل ، كما كان الحال في الماضي ، متمسكة باتفاقات جنيف وستنفذ كل التزاماتها بإخلاص . وفي الوقت نفسه ، لن ندخر أي جهد وطني لكفالة الحوار بين الأفغان ، والوفاق الوطني ، والسلم في جميع أرجاء البلاد واستعادة ظروف الأمن والحياة والعمل لشعب بلادنا جمهورية أفغانستان التي أرهقتها الحرب .

ولكن إذا فشل مجلس الأمن الدولي في اتخاذ الاجراءات المطلوبة لتخفيف حدة الحالة الراهنة المتوترة ، وإذا استمرت أعمال العدوان والتدخل الباكستاني ضد بلدنا ، لن يكون أمامنا من خيار سوى الدفاع عن الوطن بثبات وروح وطنية . وجمهورية أفغانستان ، استنادا الى حقها المشروع في الدفاع عن النفس ، ستضطلع بكل الخطوات اللازمة للدفاع عن استقلال أفغانستان وسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وسترد على العدوان إذا اقتضى الأمر .

وعلى الجانب الباكستاني أن يفهم أن أراضيه يمكن أيضا أن تتعرض للهجمات بالصواريخ كما تتعرض أراضي أفغانستان . وعلى باكستان أن تضع حدا على الفور للحرب التي لا تزال تشنها بشكل منتظم وتدريجي ضد أفغانستان . وبغير ذلك ، فإن المسؤولية عن جميع الآثار الخطيرة المترتبة على ذلك العدوان الذي يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين في منطقتنا ستقع على عاتق باكستان .

وبالمثل ، إذا لم يتخذ مجلس الأمن اجراءات فعالة للتخفيف من حدة الحالة الخطيرة وإذا استمر العدوان لن يكون أمامنا من خيار في المستقبل سوى أن نلجأ الى هذا المجلس مرة أخرى . ولم يكن نداؤنا الى مجلس الأمن ولن يكون عملا دعائيا ولا إساءة لاستخدام هذا المحفل ولكنه يهدف الى وضع حد للعدوان والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لبلدنا وكفالة السلم والأمن في بلدنا وفي المنطقة بأسرها . ويحدونا الأمل بأن الأمم المتحدة - ولا سيما مجلس الأمن ، الذي يعتبر مسؤولا عن صيانة السلم والأمن الدوليين - ستضطلع بكل الاجراءات المطلوبة من أجل تحقيق هذه القضية العادلة ورغبة شعب أفغانستان بأكمله في السلم والهدوء ومن أجل وضع حد للحرب التي تدور بين الأشقاء .

وليس هناك شك في أن شعب أفغانستان المحب لوطنه وقواته المسلحة الباسلة لديهما القوة اللازمة لكفالة ردع أي عدوان وأي تدخل في الشؤون الداخلية لبلدهما والدفاع المستقل والعازم عن استقلال أفغانستان وسيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية . وإذا كان استمرار الحرب مفروضا علينا فإننا سنرد بقوة على المعتدي . إلا أننا على ثقة بأن المجتمع الدولي ومجلس الأمن لن يسمحا بوقوع شعب أفغانستان البريء ضحية لحرب مفروضة عليه ولا لزوم لها ولا بأن يشهد مزيدا من دمار بلده . ان سبيل السلم والمفاوضات وحل الخلافات هو البديل الوحيد للحالة المتوترة الراهنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لا يزال هناك عدد من المتكلمين على القائمة . إلا أنه نظرا لتأخر الوقت ، أعتزم رفع الجلسة الآن .

وموعد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة نظره في البند المدرج على جدول أعماله سيُحدد في المشاورات مع أعضاء المجلس التي ستعقد الساعة ١٦/٠٠ من بعد ظهر اليوم ، وسننظر أيضا في عدد من البنود الأخرى المعروفة لأعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠